

عبد الله أوجلان

# الحياة الندية

من أبعاد الأمة الديمقراطية

منشورات لجنة بحوث العلوم الاجتماعية



## المحتويات

|    |                                                |
|----|------------------------------------------------|
| ٤  | تمهيد: .....                                   |
| ٦  | الحياة النديّة الحرة: .....                    |
| ٦٥ | الحياة الندية الحرة في الأمة الديمقراطية:..... |
| ٩١ | أهمية دور المرأة في الشرق الأوسط: .....        |
| ٩٥ | علاقة الأنظمة التحكّمية مع الحرية: .....       |

## تمهيد:

يتميزُ تحرُّرُ المرأةِ بعظيمِ الأهميةِ خلالِ التحولِ إلى أمةٍ ديمقراطيةٍ. فالمرأةُ المتحررةُ تعني مجتمعاً متحرراً. والمجتمعُ المتحررُ هو أمةٌ ديمقراطيةٌ. كنا قد تحدثنا عن الأهميةِ الثوريةِ لقلبِ دورِ الرجلِ إلى نقيضِهِ. وهذا ما مفاده: تأمينُ ديمومةِ التحولِ الوطنيِّ الديمقراطيِّ بقوتهِ الذاتيةِ، تكوينُ القوةِ الأيديولوجيةِ والتنظيميةِ اللازمةِ لذلك، وبسطُ اقتدارِهِ السياسيِّ عوضاً عن الاستمرارِ بالنسلِ اعتماداً على المرأةِ أو التحكمِ بها. بمعنى آخر، فإنَّ هذا يعني خلقَ الذاتِ أيديولوجياً وسياسياً، وتأمينَ المتانةِ الذهنيةِ والروحيةِ بدلاً من التكاثرِ الفيزيائيِّ. هذه الحقائقُ هي التي تُمكنُ طبيعةَ العشقِ المجتمعيِّ. أي، ينبغي

—وبكل تأكيد— عدم اختزالِ العشقِ إلى تبادلِ  
المشاعرِ والانجذابِ الجنسيِّ بين شخصين.  
بل ويتعين عدم الاندفاع وراء الجمالياتِ  
الشكليةِ الخاليةِ من المعاني الثقافية. إنّ  
الحدائثَ الرأسماليةَ نظامٌ مبنيٌّ على إنكارِ  
العشق. وما إنكارُ المجتمع، استعارُ الفردية،  
إحاطةُ الجنسيةِ بكافةِ الميادين وتفتيشها  
فيها، تأليهُ المال، إحلالُ الدولةِ القوميةِ محلَّ  
الرب، وتحويلُ المرأةِ إلى هويةٍ مجانيةٍ أو  
زهيدةٍ الأجر؛ كلُّ ذلك ليس سوى دليلٌ على  
إنكارِ الأرضيةِ الماديةِ للعشق.

## الحياة النّديّة الحرة:

لا يُمكن إدراكُ أو حلُّ أية مشكلةٍ اجتماعيةٍ بالدرجة الكافية، دون استيعابِ العلاقاتِ بين المرأة والرجل. إذ تتخفى إشكالية العلاقات بين الجنسين وراء القضايا الاجتماعية. فلدى قيام مؤسسة الزواج -المفروضة على المرأة في المجتمع الهرميّ ومجتمع المدنية بمنوالٍ أحاديّ الجانب- بإنشاء حاكمية الرجل المتعددة الجوانب، تَكُونُ بذلك قد رُصِفَت الأرضية لمؤسسة عبودية وتبعية خاصة بالمجتمع البشريّ بنحوٍ لم يشهده -ربما- أيُّ كائنٍ حيٍّ آخر في الطبيعة. وترتفعُ كلُّ حالة تمايزٍ مجتمعيّ وطبقيّ وقوميّ بين الساحق والمسحوق على هذه الأرضية دوماً. كما ويتستّرُ هذا الواقعُ خلفَ

جميع أشكال الصراعات والحروب أيضاً.  
وما تمّ موارثته وقلّبه رأساً على عقب  
وعكسه سلبياً بالأكثر في تاريخ المدنية وفي  
الحدثات الرأسمالية بوصفها آخر مراحل  
المدنية، هو الواقع المعنيّ بعبودية المرأة  
المبنية على تلك الأرضية. فالمرأة التي  
طُوبِقَ بين اسمها والشيطان في مجتمع  
المدنية، وحسب سلوك الامتثال في  
سوسيولوجيا الحدث، هي الشخصية الأكثر  
طاعةً وخنوعاً، والعاملّة المجانية في  
المنزل، والأُمّ المُنجبة للأطفال.

إنّ إدراك كافة أشكال ومضامين مستوى  
العبودية التي شرّبت بها حياة المرأة على  
مدى آلاف السنين بيد الرجل وعقله  
الاستبدادي والاستعماري، هو أمرٌ كان  
يتوجبُ اعتباره أولَ خطوةٍ على درب

سوسيولوجيا الحقائق. ذلك أن معالم  
العبودية والاستغلال في هذا الحقل هي  
نموذجٌ بدئيٌّ مُصَغَّرٌ عن كلِّ أشكالِ العبودية  
والاستغلال الاجتماعيين. والعكس صحيح.  
أي أن كفاح الحرية والمساواة إزاء العبودية  
والاستغلال المُضَمَّنَيْن في حياة المرأة،  
ومستوى المكاسب المُحرَزة في هذا الكفاح،  
يُشكِّلُ أرضيةَ كفاح الحرية والمساواة تجاه  
العبودية والاستغلال في جميع الميادين  
الاجتماعية. من هنا، فالعجزُ عن الفهم  
الكافي لمؤسسات وذهنيات العبودية  
والاستغلال، والتي طُعِمَت حياة المرأة  
ورُسِمَت ملامحُها بها، وعدمُ اتخاذ الكفاح  
ضدّها أساساً؛ يُعَدُّ العاملَ الأوليَّ وراء عدم  
التمكن من تطوير النضالِ بِخُطىٍ سديدةٍ  
على درب الحرية والمساواة، ووراء العجز

عن الانتهاء بذلك النضال إلى نصر مؤزر طيلة تاريخ المدنية عموماً والحادثة الرأسمالية خصوصاً. ألا يقولون أن السَّمَك يفسد من رأسه! إذن، وعندما لا تَكُون الأرضية قويدة سليمة، فإنّ البناء الذي سيُشاد عليها سينهار مع أيّ ارتجاج صغير. والواقعُ المُعاشُ تاريخياً وراهناً مليءٌ بعددٍ لا حصر له من الأمثلة الدالة على ذلك.

بناءً عليه، ينبغي أن يَكُونَ التركيز على ظاهرة المرأة وإسنادُ أنشطة الحرية والمساواة إلى حقيقة المرأة لدى الشروع بتحليل القضايا الاجتماعية أسلوباً بحثياً رئيسياً من جهة، وأرضيةً للجهود العلمية والأخلاقية والجمالية المبدئية من جهة ثانية. ذلك أن أسلوبَ البحث الذي تَغيبُ فيه حقيقة المرأة، وكذلك كفاح الحرية والمساواة الذي

لا يَتَّخِذُ من المرأةِ محوراً له؛ لن يَقْدِرَا على  
بلوغِ الحقيقة، ولا على نيلِ الحريةِ أو توطيدِ  
المساواة.

إنَّ تعريفَ المرأةِ وتحديدَ دورها في الحياةِ  
الاجتماعيةِ شرطٌ أساسٌ من أجلِ حياةٍ  
سديدة. لا نوضحُ هذا الحُكْمَ من جهةِ  
الخصائصِ البيولوجيةِ للمرأةِ أو وضعِها  
الاجتماعيِّ. فالمهمُّ هو مصطلحُ المرأةِ  
كوجود. إذ بقدر ما تُعرَّفُ المرأةُ يَغْدُو  
تعريفُ الرجلِ أيضاً أمراً وارداً. ومحالُّ  
علينا صياغةَ تعريفٍ صحيحٍ للمرأةِ والحياةِ  
انطلاقاً من الرجل. ذلك أنَّ الوجودَ الطبيعيَّ  
للمرأةِ يتحلَّى بمنزلةٍ محوريةٍ أكثر. الأمرُ  
كذلك بيولوجياً أيضاً. لذا، فلجوءُ المجتمعِ  
الذكوريِّ المهيمنِ إلى الحطِّ من شأنِ المرأةِ  
وتهميشِها إلى أقصى الحدود، ينبغي ألاَّ

يُعَيِّقُ اسْتِيعَابَنَا لِحَقِيقَةِ الْمَرْأَةِ وَوَاقِعِهَا.  
فطبيعةُ الحياةِ مرتبطةٌ أكثرَ بالمرأةِ.  
وإقصاءُ المرأةِ من الحياةِ الاجتماعيةِ إلى  
آخرِ درجةٍ، لا يؤكِّدُ خطأً هذه الحقيقةَ، بل  
يؤيِّدُ صوابَها. ففي حقيقةِ الأمرِ، يَهْجُمُ  
الرجلُ بتعسفٍ وجورٍ وبقوتهِ المُبيِّدةِ على  
الحياةِ متجسِّدةً في المرأةِ. وعداءُ الرجلِ  
للحياةِ وإفناؤه إياها بوصفه مهيمناً اجتماعياً،  
هو على علاقةٍ كثيفةٍ مع الواقعِ الاجتماعيِّ  
الذي عاشه.

بوسعنا اتخاذَ قرينةِ الطاقةِ-المادةِ أساساً  
لدى جعلنا هذا الحُكْمَ عالمياً. فالطاقةُ أساسيةٌ  
أكثرَ نسبةً إلى المادةِ. والمادةُ بذاتها طاقةٌ  
متحوِّلةٌ إلى بنيةٍ. أي أنَّ المادةَ هي شكلُ  
إخفاءِ الطاقةِ وإكسابها وجوداً ملموساً.  
بالتالي، فهي بخاصيَّتها هذه تحبسُ الطاقةَ

في قفص، وتُوقَفُ تدفّقها. لكلِّ شكلٍ ماديٍّ  
حصةٌ مختلفةٌ من الطاقة. وبالأصل، فهذا  
الاختلافُ في الطاقة هو الذي يُحدِّدُ اختلافَ  
الأشكالِ والبنى المادية. والطاقة الموجودةُ  
في شكلِ المرأةِ وماديتها تختلفُ عن تلك التي  
في مادةِ الرجل. ذلك أنَّ الطاقة الموجودةَ في  
المرأةِ أكثرُ كمًّا ومختلفةٌ نوعاً. وينبُعُ هذا  
الاختلافُ من شكلِ المرأة. وعندما تتحوّلُ  
طاقةُ الرجلِ في الطبيعةِ الاجتماعيةِ إلى  
أجهزةِ السلطة، فإنها تتخذُ لنفسِها الأشكالَ  
الماديةِ الملموسة. والأشكالُ تعصبيةٌ في  
الكونِ برمته كونها طاقةٌ متجمدة. لذا،  
فالتحولُ إلى رجلٍ مسيطرٍ في المجتمع،  
يعني التحولَ إلى تجسيدٍ عينيٍّ للسلطة. وفي  
هذه الحالةِ تُكوّنُ الطاقةُ قد اكتسبت شكلاً  
عينياً. قليلةٌ هي الطاقةُ غيرُ المتحوّلةِ إلى

شكلٍ ملموس، حيث تُشاهدُ في عددٍ نادرٍ من الأشخاص. أما لدى المرأة، فغالباً ما تُعاندُ الطاقةُ التحولَ إلى شكلٍ ملموس. إذ تُحافظُ طاقتها على حالتها المتدفقة. وتستمرُّ في تدفقها كطاقةٍ حياة، في حالٍ لم تُحبسَ في شكلِ الرجلِ وقفصه. والجماليةُ والشاعريةُ لدى المرأة على صِلَةٍ وثيقةٍ مع حالةِ الطاقة غيرِ المُجمّدة، والتي تغطى عليها الطاقة الكامنة للمعنى. ولأجلِ فهمِ هذه الحقيقة، يتوجبُ إدراكُ الحياةِ الحيةِ بكلِّ أعماقها.

يُمكنُ نسبياً —أو يجبُ— صياغة تعريفٍ للتطور الطبيعيِّ لحياةٍ تصلُ حتى الإنسان. ينبغي أولاً السؤالُ عن غايةِ الحياة. لماذا نعيش؟ لماذا تُواصلُ الحياةُ نفسها وتُغذيها وتصورُها؟ بديهيٌّ أنَّ الردَّ بضرورةِ المأكَلِ والمأْمَنِ والتكاثرِ لأجلِ الحياةِ ليس جواباً

كافياً. إذن، السؤال الذي يتوجبُ طرحُه هو:  
لماذا نتكاثرُ ونتغذى ونحْمي أنفسنا؟ وعندما  
يَكُونُ الجوابُ: "كي نعيش"، فإننا نَسْقُطُ  
حينئذٍ في دوامةٍ مسدودة، مما لا يُفيدُ بإعطاءِ  
الجواب. تَمَدُّنا ظاهرةُ الفَهمِ والمستوياتِ  
الذهنيةِ المتطورةِ والمتناميةِ كشكلٍ من  
أشكالِ الطاقةِ التي تَصِلُ مرتبةَ الإنسانِ  
ببعضِ رؤوسِ الخيطِ لأجلِ الجوابِ.  
فالتطورُ الطبيعيُّ للكونِ، والذي يبلغُ منزلةَ  
الإنسانِ، يبسطُ للعيانِ قوةَ معنى متناميةٍ  
ومزدهرةٍ دون انقطاع. وكأنَّ الواقعَ الخفيَّ  
أو الكمونيَّ المستترَ في الكونِ يَرومُ إلى  
بلوغِ نتيجةٍ أَقْرَبُ ما تَكُونُ إلى الانكشافِ  
والتجليِ والفهمِ والإفهامِ. الحاجةُ إلى الفهمِ  
والإفهامِ مُحَقَّرُ أساسيٍّ على التطورِ  
الطبيعيِّ. بالتالي، فالسؤالُ الواجبُ طرحُه

من الآن فصاعداً، ينبغي أن يتعلّق بالفهم والإفهام تحديداً. ما هو الشيء المراد فهمه وإفهامه؟ إنّ الحكم المذكور في الكتاب المقدس، والذي نصّه "يقول الله كنتُ سرّاً. وخلقتُ العالم لكي تعلّموني"، قد يكوّن جواباً لسؤالنا. ولكنه غير كافٍ. فالحاجة إلى التعريف بالذات لا تكفي تماماً لتعريف المعنى. لكن، وكأنها تُفشي بسريّها في الحياة جزئياً.

لتعريف "الروح المطلقة" لدى هيغل أيضاً معنى مشابه. فالكون لدى هيغل قد عادَ إلى نفسه عن وعي ومعرفة من خلال الروح المطلقة. فالكون المراد معرفته، يقومُ هو بذلك عن طريق الروح المطلقة، أي بالوعي الفلسفيّ الذي هو أكثر حالات الوعي مهارة وكفاءة، وذلك بعدَ مروره بالمراحل

الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية؛ ليشعرُ  
بالرضى عن قدرته على التعريف بذاته،  
فيُكَمِّلَ مسيرةَ مغامرته بتصوير نفسه كوناَ  
معروفاً. هذه الأحكامُ المتميزةُ بنسبةٍ مهمةٍ  
من الحقيقة، تُطابقُ بين غاية الحياةِ  
والمعنى. يتضمنُ مصطلحُ "النظرية" في  
الفلسفةِ اليونانية معانٍ مثيلة. وكنتيجة،  
فـ"المعنى" تأليهٌ للإنسانِ المجتمعيِّ.  
والتساؤلاتُ المهمةُ هنا هي: أَيْمَكُنْ لتأليهِ  
الإنسانِ المجتمعيِّ أو لقوةِ "المعنى" التي  
حازَ عليها أن تُمَثِّلَ أو تُعَبِّرَ عن كافةِ المعانيِ  
في الكون؟ هل يُمَكِّنُ المطابقةُ بين المعنىِ  
الأقصى في المجتمعية (الروح المطلقة لدى  
هيجل) والمعنى الكونيِّ ذاته؟ أليسَ المجتمعُ  
بذاتِ نفسه كياناً ناقصاً؟ أَلنْ يَكُونُ معناه  
ناقصاً في هذه الحالة؟

لكننا لن نستطيع الردَّ تماماً على هذه الأسئلة  
 ما دُمنا بشر. فنحن محدودون بالمجتمع. ولا  
 يمكننا التحول إلى موجوداتٍ فوق مُجتمعية  
 (عابرة للمجتمعات). لذا، بإمكاننا طرحُ  
 الأسئلة، لا غير. ويكمنُ حُسْنُ طالعنا في أنَّ  
 طرحَ السؤالِ يُشكِّلُ نصفَ الفهم. بالتالي،  
 بمقدوره تزويدنا برؤوس الخيطِ بصددِ الفهم  
 (المعنى المطلق). وهكذا، يمكننا حالياً  
 الشعورُ بالطمأنينةِ والرضا، لإدراكنا  
 الضرورةَ القصوى للتحلي بالمعنى،  
 ولانتباهنا إلى دنوّه كثيراً من فهمِ غايةِ الحياةِ  
 الأساسيةِ والإمساكِ بها. بناءً عليه، بإمكاننا  
 الحكمُ على أنفسنا بأننا ماهرون وقادرون  
 على حلِّ قسمٍ كبيرٍ من القضايا الأولية فيما  
 يخصُّ الحياةَ المشحونةَ بالمعنى تحديداً، أو  
 على إيجادِ الحلولِ المتعلقةِ بالحياةِ

الاجتماعية العادلة والجميلة والصحيحة  
المأمولة بأقل تقدير.

إذا تَمَعْنَا في حقيقة المرأة وفق هذا المنظور  
الفلسفي، فسَنَصِلُ إلى نتيجة لزوم عقد  
أواصر الحياة القَيِّمة مع المرأة بكل محاسنها  
وصوابها وجمالها. انطلاقاً من هذا الحُكم،  
يَعْدُو مستحيلاً أَنْ يَتَجَسَّدَ المَرَامُ الأصليُّ من  
الحياة مع المرأة في التوالد والتكاثر. أي،  
بالمستطاع القول أَنَّ الكائنات الحية الأحادية  
الخلية والأبسط نوعاً بين المخلوقات تُدركُ  
عملية التوالد. وربما شَفَّرَت حياتها تأسيساً  
على هذا الهدف الوحيد. لكن التطور  
التدريجي الحاصل يدلُّ على أَنَّ انشطار  
الخلية الوحيدة إلى نصفين يكادان يَكُونان  
متساويين ليس بنهاية الحياة، وأنَّ عملية  
انشطار الكائن الأحادي الخلية مليارات

المرات لا يؤول إلى نهاية الحياة، بل إلى التنوع والتباين السريعين؛ مُشيراً بذلك إلى أنّ الجواب التالي القِيم ليس تكاثراً بقدر ما هو تغيُّر وتحوُّل. بمعنى آخر، فالتكاثر أداة لازمة لأجل الحياة. لكنها غير كافية بتاتاً لأجل فهمها. أي أنّ التكاثر أداتي، وليس هدفاً أو ذا معنى. بالأحرى، فالحياة التي ينحصر معناها في التكاثر فقط، هي حياة ناقصة ومعلولة للغاية. وبينما الوضع هكذا لدى الكائن الأحاديّ الخلية، فإنّ حصر الحياة الإنسانية مع المرأة في التوالد والتكاثر، لا يعني فقط نقصان المعنى، بل والعمى فيه أيضاً. حيث، ونظراً لأنّ التكاثر عن طريق المرأة لن يَكُون كما لدى الأميبا، فإنّ وضع هذا التكاثر في مركز الحياة، وجعله هدفها، يدلُّ على عدم استنباط

المعاني اللازمة من التطور الطبيعي الرائع لدى الكائنات الحية. علماً أنّ مشكلة انخفاض التعداد السكاني في المجتمع البشري قد حُلّت كلياً بالتقنيات العصرية. أي أنّ مشكلة النوع البشري ليست قلة السكان. بل، وعلى النقيض، فالتكاثر الذي لم يَعُدْ يَتَسَبَّغُ له الكون، بات قضية كبرى تتعاضد باضطراد. بَيِّدَ أنه، وكما أُثبت في الكائن أحادي الخلية، فسرعة التكاثر مرتبطة بالمستوى المتخلف والبدائي. وكلُّ تكاثر يعني الموت. والتكاثر الجسدي يتضمن معنى كهذا في جميع ضروب التطور التدريجي. فالمخلوق الفاني يَعْتَقِدُ بتخليد ذاته من خلال التكاثر. وهذا هو الضلال. فالاستمرار بالذات باستنساخها قد يُلبّي حاجة المأمّن ويُسَبِّغُ رغبته في الطموح إلى

الخلود. ولكنه لن يستطيع جعل ذلك حقيقياً وواقعياً.

باختصار؛ ما من معانٍ جادةٍ في فلسفة الحياة المرتكزة إلى التكاثر عبر المرأة. لقد أنيطت المرأة الولود بمعانٍ خاصةٍ في المجتمع الطبقي، انطلاقاً من ظواهر كالميراث والقوة. وهي معانٍ معنيةٌ بالقمع والاستغلال، وسلبيةٌ وعلى حساب المرأة. أي أنّ المرأة التي تُنجب كثيراً هي التي تموتُ باكراً. من هنا، فالحياة النفيسة مع المرأة من حيث المعنى، ممكنةٌ إما بأدنى نسبةٍ من الإنجاب، أو ممكنةٌ مع المرأة التي لا تُنجبُ أبداً، ما دام ثمة مشكلةٌ عامةٌ كزيادة السكان بالنسبة للنوع البشري. قد يكون لإنجاب الكثير من الأطفال معنىٌ وقيمةٌ على صعيد الدفاع عن الذات بالنسبة إلى شعوب

المستعمرات النائية العاجزة عن تطوير  
نفسها فرداً ومجتمعاً من حيث القوة الفكرية  
والسياسية. ذلك أن الردّ بالإكثار من النسب  
على الإبادة المرتكبة هو أسلوب من أساليب  
المقاومة وتمكين وجود الذات. لكنّ هذا دفاع  
ذاتي خاص بالمجتمعات التي لا تملك  
فرصة الحياة الحرة كثيراً. لذا، يستحيل  
وجود حياة جمالية تتخذ الصحيح أساساً مع  
المرأة في المجتمعات التي يتدنّى فيها  
مستوى المعنى إلى هذه الدرجة. والحقيقة  
القائمة للمجتمعات في كلّ أرجاء المعمورة  
تُبرهن صحة ذلك. إذ ما من جانب  
خصوصيّ لنشاطيّ المأكّل والمأمن في  
العيش مع المرأة، لأنّهما يسريان على كلّ  
كائن حيّ. كما ولا جدوى في نقاش إمكانية  
الحياة من دون المرأة أو الرجل. حيث تسود

ظاهرة الذكورة والأنوثة في جميع حيوات  
التكاثر الجنسي والتكاثر اللاجنسي. بناءً  
عليه، فالمشكلة لا تتعلق بحياة الشراكة  
الندية تحديداً، بقدر ما هي معنيةٌ بمعناها  
داخل المجتمع البشري.

شكل حياة المجتمع البشري ليس كشكل حياة  
أي نوع من الكائنات الحية. حيث يحتوي  
خصائصاً تؤهله لتطوّر ظاهرة السيطرة  
والسلطة بين صفوفه وعلى الطبيعة على حدٍ  
سواء. أما الانسياق وراء الأمة القوية كمّاً  
وكيفاً مثلما الحال في سلطة الدولة القومية،  
فربما يُحوّل كوكب حياتنا إلى مقبرة للحياة.  
ينبع الانحراف هنا من المجتمع، أي من  
المجتمع الذكوري المهيمن. ذلك أنّ الهيمنة  
التي يُسلّطها الرجل المسيطر على حياة  
المرأة، قد آلت بكوكبنا إلى حالة لا يُطاق

العيش فيها. لا يجري بلوغُ هذه النتيجة بالتطور البيولوجي الطبيعي، بل بالسلطة المهيمنة ذاتِ الحاكِمية الذكورية. تأسيساً عليه، يتوجبُ إنقاذُ الحياةِ مع المرأةِ من ظاهرةِ السلطةِ المهيمنةِ ذاتِ الحاكِميةِ الذكوريةِ. فالمرأةُ التي تمرُّ حياتُها تحت نيرِ السيطرةِ والحاكمةِ، باتت مزيّتها في الإنجابِ تقضي على الحياةِ بشكلٍ تهكُميٍّ ساخرٍ مع حلولِ عصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ، رغمَ أنّ هذه المزيةَ أحيّت البشريةَ لملايين السنين. إنّ العيشَ مع المرأةِ في كنفِ الوضعِ القائمِ يُنبئُ بنهايةِ الحياةِ. ولهذه الحقيقةِ عددٌ لا نهايةَ له من الإشاراتِ والدلائل. وإذا ما رتّبنا تلكَ الدلائل:

أ- تَمَّ بلوغُ مرحلةٍ لا يتَّسعُ فيها الكونُ  
للتزايد السكاني الذي غدا يُهدِّدُ الكائناتِ  
الحيةَ الأخرى.

وهكذا نوعُ من الحياةٍ مع المرأةِ القابعةِ تحت  
نيرِ الوضعِ الحاليّ، يُهدِّدُ طبيعةَ الحياةِ  
وبيئَتها بسرعةٍ متزايدةٍ يوماً وراء يومٍ.

ب- كما أنَّ هذه الحياةَ تفتحُ الطريقَ  
أمامِ عنفِ السلطةِ اللامحدودِ داخلِ  
المجتمعاتِ وخارجها. والمستوى الذي  
وصلته العسكرتاريةُ يُثبتُ صحةَ هذه  
الحقيقةِ بما فيه الكفاية.

ت- لقد صيِّرَ الجنسُ لدى المرأةِ أداةً  
استغلاليةً مُروَّعة. وطُبِّقَ عليها قمعُ  
واستغلالٍ فظيعان.

كما حُرِّفَت الحياةُ كلياً عن مَجراها بحيث  
تكادُ تعني فقط فقط -شذوذاً جنسياً  
متكرراً بلا جدوى.

ث- أصبحت المرأةُ المُهَمَّشَةُ طردياً  
من المجتمع أداةً ضروريةً لا بدَّ منها لإدامةِ  
النسل، وسلعةً جنسية، وقوةً عاملةً هي  
الأبخسُ على الإطلاق. وكأنه لم يَعُدْ لها أيُّ  
معنى آخر.

ج- وكأنه ثُرَتِ كَبُ إبادةٍ ثقافيةً ضد  
المرأة. حيث لا قيمةَ لها سوى من خلالِ  
دورها في ممارسةِ الجنس وإدامةِ النسل،  
ومن حيث كونها عضواً مجانياً في جيشِ  
العاطلين عن العمل أو يداً عاملةً بخسة. لقد  
جُرِّدَت من قوةِ الدفاعِ الذاتيِّ التي تُمَكِّنُها من  
حمايةِ نفسها جسدياً وأخلاقياً ومعنىً.

ح- إنّ مجتمعاً يترك المرأة تتخبط بين  
مخالب حياة بلا معنى في ظلّ هذه العوامل  
والمؤثرات، لا يُمكنُ إلا أن يكونَ مجتمعاً  
مريضاً. فالمرأةُ المفتقرةُ إلى المعنى، يصبحُ  
مجتمعُها أيضاً بلا معنى.

هذه الأماراتُ التي بالمقدور زيادتها أكثر،  
تكشفُ بكلّ جلاءٍ عن مَسيسِ الحاجةِ إلى  
إطراء تحولٍ جذريٍّ على حياةِ الشراكةِ  
النديّةِ مع المرأة، وتَجعلُها مَهْمَةً عاجلةً.  
فالحياةُ الحرةُ مستحيلةٌ مع امرأةٍ مُستَمَلَكَةٍ  
ومجردةٍ من الحماية. وهي غيرُ ممكنةٍ  
أخلاقياً أيضاً. ذلك أنّ العبوديّةَ لا تتحقّقُ إلا  
عند القضاء التامّ على الأخلاق. وبطبيعةِ  
الحال، لا نستطيعُ تسميةَ أخلاقِ قوى الهيمنةِ  
بالأخلاق. حيث أنّ القوةَ المهيمنةَ، وبالتالي  
الذكورةَ المهيمنةَ لا تتحقّقُ إلا بانحطاطِ

الأخلاق. ونظراً لاستحالة العيش من دون المرأة (قد تَكُونُ الحياةُ واردةً من دون الرجل، ولكنها تغدو حياةً عبودية)، فإنَّ إنقاذَ الحياةِ حينئذٍ يجعلُ تحريرَ المرأةِ ضرورةً حتمية. هذا الشرخُ معنيٌّ بالأكثرِ بالمرأةِ ضمنَ البنيةِ الاجتماعية. إذ تتضاعفُ أهميةُ قضيةِ المرأةِ ضمنَ العالمِ والعلاقاتِ الذهنيّةِ لهذه البنية. حيث يستحيلُ العيشُ مع المرأةِ (أكانت زوجةً على وجهِ العموم، أم شريكةَ حياةٍ حرةٍ على وجهِ الخصوص) ما لم تُطوّرِ الذهنيّةُ التي تتججُّ في التصدي للدلائلِ السلبيةِ المذكورة أعلاه بشأنِ المرأةِ.

بناءً عليه؛ ولأجلِ العيشِ في مستوى الشراكةِ الحرةِ مع المرأةِ باعتبارها

أطروحةً مضادة، بإمكاننا إيجاز ما يلزم تحقيقه على الشكل التالي:

أ- ثمة حاجة ماسة أولاً إلى مصطلح حياةٍ نديةٍ أيكولوجية، لا تعملُ أساساً باستمرارِ النسلِ والتكاثر، بل تتلاءم والطموحاتِ العالمية للبشرية، وتقتفي أثرَ نشوءِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى على سطحِ الكوكب. ذلك أنّ المستوى الذي حققه المجتمعُ عالمياً، يجعلُ من الحياةِ الحرةِ مع المرأةِ ضرورةً حتمية. والاشتراكيةُ الحقّةُ لن تُشادَ إلا بالتأسيسِ على الحياةِ الحرةِ مع المرأة. وألوياتُ الاشتراكيةِ تتمثلُ في بلوغِ مستوى الحياةِ الحرةِ مع المرأةِ دونُ بُدّ.

ب- لأجلِ ذلك، يتوجبُ الكفاحُ ذهنياً ومؤسساتياً تجاه السلطةِ المهيمنةِ للرجلِ

الحاكم، وضمانُ نصر هذا الكفاحِ ذهنيّاً  
ومؤسّساتيّاً على صعيدِ الشراكةِ النّديّةِ  
الحرّة. حيثُ محالٌ تحقيقُ الحياةِ النّديّةِ  
الحرّة، ما لم يُحرَرْ هذا النصرُ والنجاحُ  
الموفّق.

ت- يجب ألا يُنظرَ إلى العيشِ مع  
المرأةِ على أنه لغرضِ إدامةِ الغريزةِ  
الجنسيةِ تكراراً ومِراراً. حيثُ لا يُمكنُ  
تحقيقُ الحياةِ النّديّةِ الحرّة بتاتاً من دونِ  
القضاءِ على حياةِ الجنسويةِ الاجتماعيّةِ في  
جميعِ المجالاتِ الذهنيّةِ والمؤسّساتيّةِ، والتي  
دامت طيلةَ تاريخِ المدنيّةِ، وبلغتْ أبعاداً  
مُرَوّعةً معِ الحداثَةِ الرأسماليّةِ. فالعيشُ معِ  
المرأةِ في كنفِ البراديغما والمؤسّساتِ التي  
تراها ظاهرةَ مُلكٍ ومادّةٍ جنسيةِ، لا يدلُّ على  
الانحطاطِ الأخلاقيِّ فحسب، بل وهو أَقْبَحُ

أشكال الحياة وأكثرها خطأ. وما من مثال على ظاهرة اجتماعية أخرى قادرة في ظل هذه الظروف على تفسيح المرأة، وبالتالي الرجل، والخط من شأنهما.

ث- حياة الشراكة الندية الحرة مع المرأة غير ممكنة، إلا في الظروف والأجواء التي تُرفض فيها الملكية وتُفقد، والتي يكتمل فيها تجاوزُ النسوية الاجتماعية المُسخرة للتملك، وتوطد فيها المساواة المجتمعية (الوحدة ضمن الاختلاف) على جميع المستويات.

ج- حياة الشراكة الندية الحرة غير واردة، إلا مع المرأة التي لم تعد أداة لاستمرار النسل، ولا عاطلة عن العمل، ولا يداً عاملة بخسة أو مجانية؛ بل خرجت من

كونها موضوعاً شيئاً وحققت ذاتيتها على  
جميع الصُّعد.

ح- لن يتماشى المجتمع مع حياة  
الشراكة الحرة، إلا في ظلّ هذه الظروف  
الإيجابية، ليتمكن بالتالي من التحول إلى  
مجتمعٍ تسوده المساواة والحرية.

خ- حياة الشراكة الندية الحرة واردة  
بين النساء والرجال الذين طوّروا قيمهم  
البنوية والعقلية في كنف الأوساط  
المجتمعية الإيجابية.

يجب الإدراك بأفضل وجه أن المدنية  
والحدثة المهيمنتين تتحققان على خلفية  
إنكار الحياة الندية الحرة. وهذا ما مفاده أن  
العشق صعب المنال، بحكم استحالة تحقيق  
توازن القوى البنوية والعقلية بين الجنسين

في آنٍ معاً، باعتباره شرطاً لا مناصّ منه  
على درجِ العشقِ المجتمعيّ. بمعنى آخر،  
لا يُمكنُ للعشقِ أن يتحقّقَ في أجواءِ الزواجِ  
الذي خسرَ طاقةَ المعنى فينتجُ بالتالي  
العلاقاتِ العبوديّةِ في كلّ لحظةٍ ضمن  
أوساطِ مجتمعِ العبيد. ولهذا السببِ يُلاحظُ  
التأثيرُ القاتلُ للسلطةِ المهيمنةِ والعصريّةِ  
بالأغلبِ في الأجواءِ التي تغيّبُ فيها إمكانيّةُ  
الحياةِ النديّةِ الحرة. لذا، فإنّ الحياةَ التي  
تستقبلُها البشريّةُ كمعجزةٍ ساحرةٍ جذابةٍ،  
تخسرُ في هذه الأجواءِ قيمَتها السحريةِ  
ومعجزويّتها، لتتحولَ إلى كارثةٍ تجتُرُ  
المرأةَ بشكلٍ خاصٍّ أساها ومرارتها، وتردُّ  
عليها بالانتحار. ينبغي الاستيعابِ بنحوٍ  
حسنٍ أنّ الحياةَ النديّةَ إنشاءً مجتمعيّ، وأنها  
لا تتحقّقُ بين الشخصياتِ الذكوريةِ

والأنوثية، بل بين الأنوثة والرجولة  
المجتمعيتين المنشأتين.

من هنا، يلزم الإدراك بأفضل الأشكال أن  
هذا الإنشاء المهيمن قد أعطى كلا  
الجنسين، ونالت العلاقة بينهما نصيبها منه،  
منعكسة بالتالي كعلاقة هيمنة. لن يحصل  
العشق ضمن علاقات الهيمنة. ذلك أن  
الشرط الأساسي في العشق الإنساني، هو  
تحلي الطرفين بالإرادة الحرة المتكافئة.

تبقى المدنية والحداثة في مفارقة دائمة  
تاريخياً بشأن العشق، نظراً لجريانهما  
ضمن حياة مهيمنة مؤسساتياً وأيديولوجياً.

حيث يكثر الحديث عن العشق، ولكنه لا  
يتحقق البتة. لذا، فالآداب العالمية بأحد  
جوانبها عبارة عن سرود مأساوية لحوادث

العشق بعيد المنال. كما أنّ الملاحم التي تسردُ كيف نشبت الحروب بسبب امرأة، هي برهانٌ على هذه الحقيقة. وكأنّ كافة أنواع الفنّ اعترافٌ بالعشق الذي لا يُطال. بل حتى إنّ الكتب الدينية ضربٌ من أقدم المآثورات الفنية المتأثرة من الأعماق بالرغبات الجامحة أحادية الجانب وبعيدة المنال في العلاقات بين الآلهة والإلهات. أما تقديسُ نُظُم المدنية للحياة النديّة باعتبارها ساحة "حياة خاصة"، فهو حُكم الحقيقة الاجتماعية المقلوبُ رأساً على عقب. في الحقيقة، فالنظرُ إلى العامّ على أنه خاص، وإلى الخاصّ على أنه عامّ هو أنسبُ كثيراً بالنسبة إلى طبيعة المجتمع. ذلك أنّ العلاقة في حياة الشراكة النديّة تتميزُ بخصائص تتركُ بصماتها من الأساس على الخلفية

الكونية بكافة أواصرها الاجتماعية. وتتمثل ازدواجية المدنية في اعتبار هذه العلاقة الكونية ظاهرةً منفردةً وسريّةً بين شخصين اثنين. هذا هو أحد الدوافع الرئيسية وراء كون المعارف السوسيولوجية بلا جدوى ولا قيمة. وما المقولة التي تُنسبُ إلى سقراط، والتي مفادها "إنّ المرأة تجعل الإنسان فيلسوفاً أو مجنوناً"، وكذلك المثل الشعبي الذي يقول "تجعل المرأة الإنسان وزيراً أو رذيلًا"؛ سوى إشارة أخرى إلى ارتباط هذه الحقيقة مع الحقل العمومي. أما الذهابُ إلى التمييز بين ساحةٍ "خاصةٍ" وأخرى "عامةٍ" ضمن المجتمع، فهو من تحريفات الحادثة أصلاً. حيث لا معنى لهذا تمييز في المجتمع الأصل. والصحيح هو عيش أشكال العلاقة الأساسية والمُعَيَّنة.

أول خطوة نخطوها في المجتمع البشري باسم الحياة، يجب أن تتعلق بالحياة الندية. إذ ما من ساحة حياة تتسم بالمزايا الرئيسية والمُعَيَّنة بقدر ما هي عليه هذه الساحة. أما اعتبار الاقتصاد والدولة علاقةً أساسية، فهو من تحريفات سوسيولوجيا الحداثة.

فالاقتصاد والدولة في نهاية المطاف بمثابة وسيلتين للحياة الندية. أي أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون في خدمة الاقتصاد والدولة والدين. بل بالعكس، يجب تسخير الدولة والدين والاقتصاد في خدمة الحياة الندية. لكن نقيض ذلك قد احتوى سوسيولوجيا الحداثة وأحاط بها كلياً.

وكضرورة من ضرورات هذا السرد، ينبغي أن تكون ساحة الحياة الندية أول

ساحةٍ تخضعُ لمِجهرِ العلمِ. فحتى ميثولوجيا العصورِ الأولى التي يُنظرُ إليها بعينِ البدائيةِ للغايةِ، وكذلك أديانُ تلكِ العصورِ، لمَ تنَطلقِ من هذهِ الساحةِ عن عبثٍ، بل بسببِ عَراها الوثيقةِ مع الحقيقةِ الاجتماعيةِ.

من هنا، فالعلمُ الذي سيُحاكُّ حول الحياةِ النديّةِ، وبالأخصِّ حول المرأةِ، سوف يَكُونُ أولَ خطوةٍ صوبَ السوسيولوجيا السديدةِ. لا يقتصرُ الأمرُ على السوسيولوجيا فحسبِ بوصفِها علماً، بل وينبغي أن تُخطى الخطوةُ الأولى في جميعِ الميادينِ الفنيّةِ والفلسفيّةِ بالتمحورِ حول هذهِ العلاقةِ. ولا داعي حتى للقولِ بلزومِ إيلاءِ الأولويةِ للأخلاقِ والدينِ في هذهِ الساحةِ، بوصفِهما حقلاً من حقولِ الفلسفةِ. فالأخلاقُ والدينُ مرتبطان كفايةً بهذهِ الساحةِ.

خلاصة؛ غالباً ما يتبدى إفلاسُ قوى السلطة والاستغلال المهيمنة في عصرنا من خلال تَضَعُّعٍ وانهيارٍ ساحةِ الحياةِ النديّة. لقد بات تاريخُ العلاقةِ بين الجنسين في أدنى درجاتِ الانحطاطِ والهشاشة. إذ فَقَدَت معناها، ووطأتُ مشارفِ الاستهلاكِ بحيث لا يُمكنُ العيشُ بها ولا بدونها. لذا، مَنْ لا يُسِنْدُ مُنْطَلَقَ ثورتهِ إلى تحليلٍ وضعِ هذه الفوضى العارمة، فلن يبقى أمامه خيارٌ سوى الاستمرارُ بالفوضى. بناءً عليه، بمقدورِ القائمين على الانطلاقاتِ الشخصيةِ أو الجماعيةِ أَنْ يسيروا قُدماً على دربِ الحياةِ النديّةِ الحرة، في حالِ اتّخاذهم هذه الساحةَ ركيزةً لهم، سواء علمياً أم فنياً وفلسفياً. وخطواتُ الانطلاقةِ تلك، ليست – كما يُعْتَقَدُ – خطواتٍ منفردةً وخاصةً

منحصرةً بشخصين فقط، بل هي أولى الخطوات العالمية بصدد المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الذي سيتحقق.

تقتضي كينونة الاشتراكية الاهتمام قبل كل شيء ببلوغ مستوى الحرية المأمول في الحياة النديّة. أي، ينبغي العمل أساساً بطراز حياة شبيهة بأنماط الحياة العملية المبدئية الشاقة والعظيمة، التي طالما تُصادف في مُستهلّ الحياة الميثولوجية والدينية القديمة. فالإنشاء الاشتراكيّ لحياة الشراكة النديّة غير ممكن، إلا بالتخلص من أشكال نُظُم المدنية والحادثة الرأسمالية ومضمونها الترويض. هذا ولا علاقة له كثيراً بالجنسانية التي جعلها النظام القائم رخيصةً مُبتدلة، ولا بألا عيب الترويض، ولا بالتكاثر العرقيّ (بمعنى التزايد)، ولا بـ"اقتسام

الوسادة والعيش معاً حتى الممات". كما ليس له علاقة بالأخص مع ممارسات المضاجعة اليومية التي باتت مَرَضاً بكل معنى الكلمة. بَيِّدَ أَنَّ عدم حصول الجماع يومياً لدى أيِّ كانٍ حيٍّ، بل تَمَيُّزُهُ على النقيض من ذلك بأساسٍ موسميٍّ؛ هو خيرُ برهانٍ على إنشاءِ الجنسيةِ لدى النوعِ البشريِّ وفق النمطِ الاجتماعيِّ. أي أنَّ الشَّبَقِيَّةَ والمغالاةَ في ممارسةِ الجنسِ مرتبّتان بالبناء الاجتماعيِّ والسلطةِ المهيمنة. فالجنسويةُ المفروضةُ على المرأةِ تَكْشِفُ بكافةِ أشكالِها عن كونِها ممارسةً سلطويَّة. وهذه الجنسية، دعك من بَعَثِها على السعادة، بل هي مَرَضٌ ومصدرٌ للبؤس والتعاسة، وهي فناءٌ وموتٌ باكراً بكلِّ معنى الكلمة. وبُنيَّةُ أيِّ امرأةٍ أو رجلٍ هي

غيرُ قادرةٍ على التَّكْيُفِ مع هذا النمطِ  
الجنسيِّ في سلوكِ الجنسوية. ونخصُّ  
بالذكرِ الجنسويةَ التي تُثيرُها الرأسماليةُ  
بالدعاياتِ النسائية. فهي متعلِّقةٌ كلياً بالهيمنةِ  
الأيديولوجيةِ الهادفةِ إلى تأمينِ تطبيقِ قانونِ  
الربحِ الأعظم. وبالمقدورِ القولُ أنه ما من  
علاقةٍ قادرةٍ على حَمْلِ عبءِ النظامِ القائمِ،  
بقدرِ ما هي عليه الجنسويةُ الاجتماعيةُ.  
بالتالي، فمناهضةُ الرأسماليةِ غيرُ ممكنةٍ إلا  
برفضِ وتجاوزِ هكذا طرازٍ من الحياةِ  
الجنسوية.

بقدرِ ما يَكُونُ مستوى العلاقاتِ في حياةِ  
الشراكةِ النديَّةِ علمياً وفنياً وفلسفياً، فسيغدو  
قادراً على إفساحِ الطريقِ أمامِ المجتمعِ  
الاشتراكيِّ بالقدرِ عينه. إذ للاشتراكيةِ قبلَ  
كلِّ شيءٍ قيمةٌ مبدئيةٌ وعلميةٌ لا بدَّ منها، كي

تتحقق في علاقات حياة الشراكة. ولا سبيل آخر يؤدي إلى الاشتراكية عدا هذا النمط من العلاقات. وحتى لو وُجد، فهي علاقات ملتوية ومنفتحة على الأخطاء إلى أقصاها. أما النظر إلى حياة الشراكة النديّة الاشتراكية على أنها علاقة بين شخصين فقط، فهو تناوُل ناقص. حيث ما من شك في إمكانية عيش الحَيَواتِ النديّة متجسدة في العلاقات بين الجنسين، ولكن لا يُمكن إسقاطها إلى ذلك فحسب. فهي حياةٌ جوهريّةٌ كثيراً ما تُعاشُ بنحوٍ تجريديٍّ بمعيّةِ قوّةٍ المعنى والجمالية العُليا والأخلاق النبيلة.

لن يحظى الرجال والنساء الملتزمون بالحياة الاشتراكية بفرصة حياةٍ قويمةٍ وجميلةٍ كأفرادٍ مستقلين بذواتهم، إلا إذا وُطِّدوا الحياة الحرة عالمياً وجماعياً. يمكنُ

استشفاف هذه الحقيقة في جميع الحركات الاجتماعية العظمى في التاريخ. ومن عظيم الأهمية عدم الخلط بين الحياة الانفرادية وبين ألعيب الزواج الحالية أو الأشكال الخارجية على الزواج والمزداة سوءاً. فبينما تتوارى الكونية المجتمعية والجماعية بكل كمنهما بين طوايا الحياة الانفرادية، فإن ما يتحقق ضمن أشكال الترويض الانفرادية والخارجة عن الزواج في كنف المدنية والحادثة، ليس سوى إنكار الكونية والجماعية. من هنا، محال تحقيق الحياة الحرة الانفرادية بمنوال اشتراكي، دون القيام بهذا التمييز. يتحلى الرجل عموماً والمرأة خصيصاً ممّن يندرجون في إطار العلاقات الاشتراكية بقوة جاذبية كبرى من خلال المسحة العلمية والجمالية والأخلاقية

والفلسفية التي تُحييها وتُوطِّدُها في ذاتها.  
هكذا نوعٌ من الشخصيات النسائية  
والرجالية لا تُعرفُ طعمَ الهزيمة أو الفشل  
تجاه الحياة الاجتماعية، بل تعملُ بوجودها  
على إنشاء الحياة الاجتماعية الحرة. وبحُكم  
سيادة الاحترام والثقة المتبادلة في اتحاداتها  
الانفرادية، فلا مكان لديها للحسد أو المزاج  
الشاذِّ والمتذبذب، ولا للجشع والطمع أو  
الملل واليأس أو ما شابه من أمراض النظام  
القائم. ولأنَّها لا تَسْتَمَلِكُ بعضها بعضاً، فهي  
لا تقتربُ من بعضها البعض بمزاعم  
الحقوق المتبادلة (هذا ما يسري في القوانين  
البورجوازية). أما قوةُ المعنى المتكافئة  
لديها في المستوى، فهي في منزلةِ تُخَوِّلُها  
لإحياء الكلِّ في شخصٍ واحد، والشخص  
الواحد في الكلِّ.

لن تُحرزَ حركاتُ المجتمعِ التاريخيِّ النجاحَ المؤزر، إلا عبر هكذا شخصياتٍ اكتسبتَ المعنى لهذه الدرجة. لذا، على تلك الشخصيات أن يذيعَ صيئُها دوماً كشخصياتٍ اشتراكيةٍ بكلِّ معنى الكلمة، وأن تُستذكرَ وتُعقدَ عليها الآمالُ بهذا النحو.

أثناء التقدم على مسارِ المجتمعِ الاشتراكيِّ، من المهمِّ بمكانٍ وضعُ بعضِ التجاربِ التاريخيةِ المهمةِ في الحُسابِ، فيما يتعلقُ بتطبيقِ نظريةِ حياةِ الشراكةِ النديَّةِ الحرة. فالمسيحيةُ في هذا السياقِ اشترطتَ على كوادرها — رجالاً ونساءً — حياةَ الرّهبة. وقد اتّسمتَ هذه الممارسةُ بدورٍ مهمٍّ في تطورِ المدنيةِ الغربية. حيث قامت المسيحيةُ بتحجيمِ سلبياتِ المجتمعِ الجنسيِّ إلى حدٍّ ملحوظٍ عن طريقِ هذا التطبيقِ الكادريِّ. إذ

أَنَّ قِيَامَ الحالةِ الروحيةِ بالحدِّ من غَلَبَةِ  
الغريزةِ الجنسيةِ على الذهنية، قد أدى دوراً  
بليغاً في تطويرِ المجتمعيةِ. لكنه لم يُفسحِ  
المجالَ أمامَ التطورِ الديالكتيكيِّ الذي يُمكنُ  
من الحياةِ النديّةِ الحرةِ. بل ما تصاعدَ كَرَدِّ  
فعلٍ على ذلك، هو انفجارُ الجنسيةِ  
الاجتماعيةِ في ظلِّ الحداثةِ الرأسماليةِ. أي  
أَنَّ حياةَ الزواجِ الكاثوليكيِّ الاستملاكيةِ  
المعاصرة، قد أَثْمَرَتِ عن تَطَرُّفٍ ثانٍ أو  
قُطْبٍ مُقابلٍ كطرازِ حياةٍ مضادّةٍ لثقافةِ  
الرّهْبَةِ لدى كِلا الجنسين. بمعنى آخر،  
فثقافةُ الرّهْبَةِ في المسيحيةِ تتخفى وراءَ  
الأزمةِ السائدةِ في حياةِ الزواجِ الكاثوليكيِّ  
(الأحاديِّ) الحداثويِّ. وكلتا الثقافتينِ بَقِيَتَا  
متعثرَتَيْنِ تعانِيانِ الانسدادَ بشأنِ تجاوزِ  
المجتمعِ الجنسيِّ. يتستّرُ هذا الواقعُ خلفَ

أزمة الثقافة الجنسية التي نَجِدُها في المجتمع الغربي.

الحل الإسلامي أيضاً لم يُحرز النجاح في هذا الموضوع. فالإسلام الذي خَصَّ الإشباع الجنسي بالأولية على عكس حياة الرّهْبنة، قد اعتَقَدَ بأنه سيحلّ القضايا من خلال تعدد الزوجات والجواري. أي أنّ سلوك الحَرَم في الإسلام أشبهُ بخصخصة بيوت الدعارة. وما يُميِّزُه عن بيوت الدعارة هو تخصيصُه لبعض من الأشخاص. بينما لا فرق بينهما من حيث المضمون. ولهذا السلوك الجنسي الاجتماعي دورٌ مُحدّد في تخلف المجتمع الشرقي عن مواكبة المجتمعات الغربية. وفي الحين الذي أدى فيه كبُح المسيحية لجماع الإنسانية إلى إفساح المجال أمام الحداثة، فإنّ تحفيز الإسلام

للإفراط في الإشباع الجنسي قد تسبّب  
بوقوعه في حالة أكثر تخلفاً حتى مما كان  
عليه الوضع في المجتمع القديم، وأدى إلى  
تعرّضه للهزيمة النكراء أمام مجتمع الحداثة  
الغربية. من هنا، فدورُ النسوية  
الاجتماعية بالغ الأهمية في هزيمة المرأة  
والرجل الشرقيّين تجاه أقرانها الغربيين.  
ذلك أنّ النسوية تؤثر في التطور  
الاجتماعي أكثر بكثير مما يُعتقَد. وينبغي  
التوقف بأهمية بارزة على دورها في فتح  
الهُوة بين المجتمعات الشرقية والغربية. لقد  
تولّد المفهومُ الجنسيّ لدى الإسلام عن  
نتائج سلبية تُضاهي ما عليه في المدنية  
الغربية أضعافاً مضاعفة، سواء فيما يتعلق  
باستعباد المرأة حتى الأعماق، أو بتعصّب  
الرجل للسلطوية.

ثمة أمورٌ مهمةٌ تستلزمُ انتباهَ المرأةِ والرجلِ أثناء ممارسة الحياة النديّة الحرة. فبالنسبة إلى المرأة التي تحظى بفرصة الحياة الحرة أو ترومها، يُمكننا ترتيبُ ما ينبغي فعله كالتالي:

أ- على المرأة أن تعرف سلفاً أن شروعاتها بمشاركة الرجل في ممارسة الجنس ليس محدوداً بالإشباع البيولوجي المحض. بل ستكون حينئذٍ وجهاً لوجهٍ أمامَ برائث القوة والسلطة. حيث يُعادِلُ وضعها هذا النومَ مع النمرِ في قفصه. وبالأخصّ أن حالة الرجل الشبيهة بحالة النمرِ المحبوس الذي يعاني الجوع والأسر، قد تُفسخُ الطريق أمام إنزال الرجل ضرباتٍ مميتةٍ عليها بمخالبه. لذا، على المرأة الإدراك جيداً أنّها بعدَ دخول القفص بعلاقة الزواج

الكلاسيكية، لن تَقْدِرَ على الخروج منه  
سليمةً بهذه السهولة. بل وستدفع ثمن دخولها  
القفص، إما بحياتها أو بتحويلها إلى أنثى  
النمر المستسلمة كلياً. ونمط أنثى النمر يُمثِّلُ  
المرأة المُسترجلة. وهي قبيحة ومُقرّفة. هذا  
وتؤدي ممارسة الجنس بين الرجل المتحكم  
والمرأة المسترجلة المستسلمة دوراً رئيسياً  
في بروز ورسوخ هذه الشناعة البغيضة.  
عندما يتباهى الرجال بيوم "إفساد" عذرية  
المرأة، فإنّ الدافع وراء ذلك ليس غريزة  
إشباع الذات (كظاهرة بيولوجية). بل يعودُ  
ذلك إلى نصيب هذه العلاقة من تشكّل ثنائية  
السلطة-العبد. إذن، فـ"الإفساد" هو بداية  
الحكم على المرأة بعبودية أبدية. ثمَّهْدُ  
السلطة الطريقَ لبروز عاطفة السيادة، مما  
مفاده إثبات الرجل لرجولته. ثم يُطبَّق هذا

الأسلوبُ على الشبانِ اليافعين أيضاً. هكذا تُطبَّقُ مؤسسةُ العبوديةِ على كلا الجنسين. إنّ عدمَ انسياقِ المرأةِ وراءِ العلاقةِ الجنسيةِ بقدرِ الرجل، يُعزى إلى مؤسسةِ العبوديةِ. والممارسةُ الجنسيةُ التي أَكثَرَتِ الحداثَةُ الرأسماليةُ منها بما لا حَصَرَ له، هي وسيلةُ العبوديةِ الأوسع نطاقاً مما فُرضَ على النوعِ البشريِّ. وهي تَوَلُّ إلى فرصٍ لا محدودةٍ من السلطةِ والاستغلالِ. من هنا، فتشكيلُكُ أغلبِ الأديانِ بهذهِ العلاقةِ هو أمرٌ ذو معنى، وله روابطُهُ مع إفساحِها المجالَ أمامَ الانحطاطِ والتدنّي والقُبْحِ والخروجِ عن الحقيقةِ.

ب- على المرأةِ أَنْ تُطَوِّرَ نمطَ جِراكِها قبلَ البدءِ بزواجِ الشراكةِ، مُدركةً تماماً أَنَّ الرجلَ الذي يقفُ بالمقابلِ منها في جميعِ

ميادين مجتمِعِ الحاكِميةِ الذكوريةِ سيتحركُ  
كالنَّمرِ المتأهبِ للانقضاضِ على فريستِهِ  
في كلِّ لحظةٍ. فعندما تَسْنَحُ الفرصةُ للرجلِ  
النَّمرِ، أي عندما يتغلَّبُ على العوائقِ  
الاجتماعيةِ المنتصبَةِ أمامه في هذا السياق؛  
فسينَقِضُ بأنْيابهِ على المرأةِ بكلِّ تأكيدٍ. حيث  
سيَوْدُ الرجلُ السلطويُّ اصطيادَ المرأةِ في  
هذه اللحظة، دون أنْ يَأْتِهَ بأيِّ معيارٍ أخلاقيٍّ  
أو رادعٍ وجدانيٍّ. ولن يَصُدَّهُ عن ذلك  
السِّتارُ الدينيُّ ولا القانون. لذا، على المرأةِ  
أنْ تَعْلَمَ بهذا الوضعِ قبل أنْ تَخْرَجَ إلى  
المَسْرَحِ الاجتماعيِّ. أو بالأحرى، عليها ألا  
تَظْهَرَ على الساحاتِ الاجتماعيةِ غيرِ  
المُسْعِدةِ، ما لم تتسلَّحْ بدفاعٍ ذاتيٍّ مضمونٍ  
وآمنٍ.

ت- عليها الاستيعاب بأحسن حالٍ أن هدفَ الحادثةِ الرأسماليةِ الأساسيَّ مُعَبَّاً بمساعيِ تصييرِ المرأةِ عبداً عسرياً، سواء بالأساليبِ القاسيةِ المُعَيَّرَةِ عن قوةِ المالِ والسلطةِ بشكلٍ خاص، أم بالأساليبِ المَرْنَةِ التي تَعكِّسُ قوةَ الفنونِ وعلى رأسِها الآدابِ. أي أنَّ الحادثةَ بمثابةِ قوةٍ هجوميةٍ مُسلَّطةٍ على المرأةِ بدرجةٍ تُضاهي ما هو عليه رَجُلُ المجتمعاتِ القديمةِ أضعافاً مضاعفةً، سواء بأساليبِ المالِ والسلطةِ، أم بوعودِ العشقِ التي لا تنتهي. لا يذهبُ بحثُ المرأةِ عن الحياةِ الحرةِ في معناه أبعدَ من كونه وهماً أجوفاً مقابلَ قوةِ الرجلِ الحاكمِ المُرَوَّعةِ بشأنِ المالِ والعشقِ. لن تتخلصَ المرأةُ من تَكَبُّدِ الهزيمةِ تجاهَ الرَّجُلِ في ظلِّ الحادثةِ القائمةِ، مهما أبدتِ مواقفها بكلِّ

صفائِها وحُسنِ نواياها وحركاتِها الجميلة،  
ومهما تَلَهَّفتْ لحياةِ الشراكةِ النديّةِ الحرةِ.  
أي أنّ كلّ الطُّرُقِ ستؤدي إلى عبوديةِ المرأةِ  
العصريةِ.

ث- ولئنْ كانتِ المرأةُ مُصِرَّةً على  
البقاءِ حرةً رغمَ وطأةِ المجتمعِ الذكوريِّ  
الحاكمِ هذا، فعليها عندئذٍ أنْ تتَحَمَّلَ الوحدةَ  
الكُبرى والانزواءَ الأقصى، أو أنْ تحتَمِلَ  
مَشَقَّاتِ نضاليةٍ مليئةً بالكفاحِ الاشتراكيِّ  
الدؤوبِ في كلّ لحظةٍ من لحظاته. تسري  
الوحدةُ على الحالاتِ النادرة، فيما تَقْتَضِي  
الحياةُ الاشتراكيةُ حياةً أنثويةً مقدسةً نظيرةً  
لثقافةِ الإلهةِ الأنثى القديمة. هذا ويجب  
وضعُ إحدى مزايا الإلهاتِ نُصبَ العينِ. ألا  
وهي عدمُ زواجهن من الرجالِ البشرِ. في  
حين أن التاريخَ يُخبرُنا أنه عندما صارَ

الرجلُ إلهًا، لم يَعُدْ لِلإِلهَةِ الأنثى أثرٌ ملحوظ.  
بالتالي، لم يَبْقَ ثمة خيارٌ سوى التحولُ إلى  
مَلَكٍ أنثى. لكنَّ المَلَكَ الأنثى تُمَثِّلُ نوعاً ما  
المرأةَ الخائِرةَ التي فَقَدَت قوتَها الجنسيةَ.  
وامرأةٌ كهذه لا يَذْهَبُ دورُها في المجتمع  
أبعدَ من أداءِ دورِ الرسول. أما تصويراً  
إينانا وأفروديت في الميثولوجيا، فيُشيران  
إلى رمزي امرأتين مختلفتين. حيث يُمَثِّلان  
المرأةَ التي لم تَخْسَرْ بَعْدُ جمالَها وجاذبيَّتها  
الجنسيةَ وقوتَها الجسدية. إنَّ العنصرَ الذي  
تَبَحُّثُ عنه إينانا-أفروديت كإلهةِ العشقِ من  
أجلِ حياةِ الشراكة، هو العنصرُ الخَلِيقُ  
بمشاركته إياها الحياةَ النديَّةَ الحرة. ينبغي  
الإدراك جيداً أنَّ عنصراً كهذا غالباً ما يَكُونُ  
رجلاً شَبَهِ إلهٍ -لا غير- مثلما بروماتوس.  
يُمْكِنُ تصويرُ هذا العنصرِ، أو حتى الرجلِ

بالأغلب، كمجرد شكل رمزي؛ سواء  
تاريخياً أم في وقتنا الراهن. وتجسيده عينا  
أمرٌ واردٌ لدى خوض صراع خارق. حيث  
محالٌ تحقيقه، من دون إلحاق الهزيمة بالهبة  
الحداثية الرأسمالية غير المُقنَّعة والمُعَبَّاة  
بقواها المهيبة. أي أنه تجسيدٌ ليس  
بالمستحيل، ولكنه عسير. وأن تكون  
اشتراكياً أمرٌ واردٌ نوعاً ما من خلال تجسيد  
رمز إينانا-أفروديت ورمز بروماتوس.

بالمقدور إيجازُ ما على الرجل فعله أولاً  
كالتالي، ما دام يتطلع إلى حياة الشراكة  
الحرّة:

أ- على هذا الرجل أن يعلم أن المرأة  
البارزة أمامه قد تعرَّضت لرهان شتى أنواع  
العبودية طيلة تاريخ المدينة المُعَمَّرة خمس

آلاف من السنين، وبالأخص في ظل هيمنتها  
الرأسمالية التي يبلغ عمرها خمسة قرون.  
ولم يبقَ لهذه المرأة سوى التحول إلى أنثى  
مُتَنَمِّرةٍ مقابل الرجل المُتَنَمِّر. وقد شُيِّدَت  
كافةُ استراتيجيات حياتها وتكتيكاتها لحظةً  
بلحظةٍ على هذه الأرضية. وإذا ما قرأنا  
الأمرَ معكوساً، فهي أيضاً لديها قفصها الذي  
تودُّ إسقاطَ وحبسَ الرجلِ النذِّ فيه. فإذا كان  
الرجلُ يطمحُ إلى حياةٍ نديّةٍ حرة، فإنَّ  
خلاصَه من هكذا استراتيجياتٍ وتكتيكاتٍ  
خاصةٍ بالمرأةِ أمرٌ شاقٌّ، بقدرِ ما هي عليه  
مَشَقَّاتُ المرأةِ الأمّةِ بأقلِّ تقدير. لذا،  
فالخلاصُ من تلك الاستراتيجياتِ  
والتكتيكاتِ التي تُسَيِّرُها المرأةُ كعبوديةٍ  
مضادة، يُعدُّ ميدانَ حربٍ أوليّةٍ بالنسبةِ  
للرجلِ الاشتراكيِّ المتطلعِ إلى حياةٍ نديّةٍ

حرة. ومن دون كَسْبِهِ هذه الحرب، فلن  
يَتِمَكَّنَ من خطو خطوةٍ واحدةٍ على دربِ  
نضالِ المجتمع الاشتراكيّ.

ب- على الرجلِ المندرج في زواج  
الشراكة أن يدرك أنه مُعَرَّضٌ لتأثيرِ مؤسسةِ  
العبودية بقدرِ المرأةِ على الأقل. ولأجلِ  
تذليلِ مساوئِ هذه المؤسسة، فعليه أن يندفعَ  
دوماً وراءِ الحياةِ الاشتراكيةِ ضمن نطاقِ  
المنزل. ذلك أن الحياةَ مع المرأةِ الأُمّةِ تُعاشُ  
بعبوديةٍ وبنحوٍ خاطئٍ. من هنا، فإنَّ تَحْطِي  
ثقافةِ بيوتِ الدعارةِ المُخَصَّصةِ يقتضي  
النجاحَ في التحلي بثقافةِ الحياةِ النديّةِ الحرة.

ت- يجب خوضُ الصراعِ مع النَّفْسِ  
دوماً وبمِنوالٍ مُوقِّفٍ تجاهِ تسليطِ الحداثةِ  
الرأسماليةِ للثقافةِ الجنسيةِ المُغويةِ

والمُغرية. ذلك أن الاستراتيجيات والتكتيكات المُطَوَّرَة لغرض تأمين استسلام الرجل مُهلكة ومُبيدة بقدر أسر المرأة. ينبغي عدم النسيان أنه، وفيما صيّر الرجل في الحادثة الرأسمالية ذكورة مُغالي بها بيولوجياً من جهة، فقد جرى تأنيبه من الجهة الأخرى عبر جميع ثقافاتها الاجتماعية. أي، وبينما يُنَمَّر الرجل الجنسي البيولوجي بإفراطٍ من ناحية، فإنه يُحوَّل من ناحية ثانية إلى قطعة ذات ثقافة أنوثية (أنثى تطغى عليها العبودية). لذا، يستحيل التحول إلى امرئ اشتراكيّ، أو خوض نضال المجتمع الاشتراكيّ؛ ما لم تُقوَّض هذه الذكورة التي تفرضها الحادثة.

ث- نضال الرجل الحرّ ضروريّ بقدر نضال المرأة الحرة على الأقلّ، في سبيل

ترسيخ حياة شراكة نديّة حرة في وجه كل هذه المساوئ. والرجولة الحرة غير ممكنة سوى بتخطّي شخصية الرجل المُستعبد بالمقلوب على يد المجتمع الذكوريّ الحاكم. هذا ومن اللازم نيل مرتبة العلامّة والعَرَافَةِ التي لا تَفْتَأُ ساريةً في واقعنا الاجتماعيّ. وكيفما "لا يُولَدُ المرءُ رجلاً، بل يُصبح رجلاً"، فإنه يُولَدُ بالمقابل كرجلٍ مَدَنِيّة، ولكن بمقدوره أن يُصبح أيضاً رجلاً حراً. أما رمزُ رجولة بروماتوس، فليس بالإمكان تجسيده ميدانياً في عصرنا، إلا بعلمِ العصرانية الديمقراطية وفلسفتها وفنونها. من الأهمية الإدراكُ أنّ الحياة هي هدفُ الميثولوجيا والدين والفلسفة والعلم والفنّ، وأنّه يأتي في صدارة أدوارها تحقيقُ وبناءُ الشراكة الحرة والتزاوج الحرّ. وبعد

استيعاب ذلك ينبغي تصديره أخلاقياً  
وجمالياً. فالزيجاتُ العصريةُ القائمةُ ما هي  
إلا استمرارٌ لثقافةِ السلاطينِ الهرمية (وهي  
ثقافةٌ مُعَمَّرَةٌ حوالي سبعِ آلاف سنة). وهي  
مشحونةٌ بتضمينِ شخصيةِ المرأةِ والرجلِ  
بثقافةٍ ومقاييسِ الاغتصابِ والاعتداءِ إلى  
الحدِّ الأقصى متمثلةً في الشرف؛ وذلك  
بوصفها الساحةَ التي تُنتجُ فيها قِيمُ المجتمعِ  
الدولتي الأولى. من هنا، فمن الضروري  
النظرُ إلى تفشي حالاتِ الطلاقِ وانحيارِ  
مؤسسةِ العائلةِ وعدمِ تحقُّقِ العشقِ على أنه  
محصلةٌ لثقافةِ الاغتصابِ المُضمَّنةِ في  
الشخصياتِ، والطامعةِ في السلطةِ  
والاستغلالِ. بناءً عليه، لا يمكن تحقيقُ  
المجتمعِ الحرِّ الاشتراكيِّ في وجهِ ثقافةِ  
الاغتصابِ، إلا بالشخصياتِ المُترعةِ

لحظياً بالفلسفة والعلم والأخلاقيات  
والجماليات. ومن الواضح جلياً أنّ حيوات  
الشراكة النديّة الحرة التي ستتحقق تأسيساً  
على ذلك، سوف تُسفرُ باستمرار عن  
الجمال والصواب والفضيلة بالنسبة للأفراد  
والمجتمع.

لن يَسَعَنَا الحظي بالحياة المعجزوية البهية  
التي هدمتها الحداثة الرأسمالية، ولا  
مشاطرتها؛ إلا بحياة الشراكة النديّة الحرة،  
وبشخصيتها الاشتراكية وكفاحها  
الاجتماعي. انطلاقاً من ذلك، ينبغي اعتمادُ  
تربية الأطفال —وبالأخص البنات—  
وتنشئتهم على ذهنية الحرية منذ الصغر  
داخل مؤسسات العصرانية الديمقراطية،  
وسوقهم بالكفاح الاجتماعي الاشتراكي

الديمقراطيّ إلى الحياة العملية نمطاً لحياتنا.  
وبالتالي علينا اكتسابه وتحبيذه وإنجاءه.

## الحياة الندية الحرة في الأمة الديمقراطية:

جميعنا نعلم أنه لكلّ حياةٍ حياةٍ ثلاث وظائف أولية. ألا وهي تأمينُ المأكَلِ وأمنُ الوجودِ وسيرورةِ النسل. لا يقتصرُ ذلك على الوحداتِ البيولوجية التي نسميها بالحياة الحية فحسب. بل ولكلّ تكوينٍ كونيٍّ يتمتع بالفاعلية الحيوية الخاصة به وظائف أساسيةٌ مشابهة. ولكن تلك الوظائف تبلغ مستوى مختلفاً لدى الإنسان. إذ يحرزُ الواقعُ مستوى من التقدم في المجتمع البشري بحيث قد يتسببُ في القضاء على وجودِ كافة الكائنات الحية الأخرى، فيما لو تُرك الإنسان لفطريته دون ضابطٍ أو رادع. وفي حال توقف سير الكون الحيوي في عتبة محدّدة، فإنّ استحالة ديمومة النوع البشري

تتحقق تلقائياً. إنها مفارقةٌ جادة. ففي حال استمرّ تعاظمُ التعدادِ البشريِّ بهذه الوتيرة (حيث قاربَ السبعةَ مليارات نسمة منذ الآن)، فسيتمّ تخطي العتبة البيولوجية خلال فترةٍ وجيزة، لتتبدى استحالةُ سيرورة الحياة البشرية. إنّ واقعَ الإنسان هو الذي يؤدي إلى ذلك. وعليه، ينبغي وقفُ هذا التعاظمِ البشريِّ المفرطِ قبل أن يبلغَ الواقعُ تلك العتبةَ البيولوجية.

النشوء والتكاثر حدثان مثيران. وتقومُ الآلةُ التي يمكننا تسميتها بعقلِ الطبيعةِ بدورٍ موازنةٍ دائمة، مُؤمّنةً بذلك التوازنَ بين النشوء والتكاثر. إلا إنّ واقعَ الإنسان يتحدى هذا التوازنَ لأول مرة. وفي الحقيقة، فمصطلحُ "التأله" وليدُ هذا الواقع. فالإله في واقع الأمر إنسانٌ لا يعرفُ حدوداً. بمعنى

آخر، فقد أفضت الخصائص الواقعية والعقلانية للإنسان إلى تشييد الآلهة والأديان والأنظمة الخلاقة الأخرى.

لجوء الكائن وحيد الخلية بشطر نفسه والتكاثر فوراً تحاشياً للزوال والعدم أمر مفهوم على صعيد سيرة الحياة. ففطرة التكاثر لدى كل وحدة حية وصولاً إلى مرتبة الإنسان هي تعبير عن الرغبة في حياة خالدة. والتطلع إلى حياة أبدية هو رغبة لا تزال غير مدركة. ومهارة الإدراك هذه جدٌ محدودة. أما مدى ضرورة أو عدم ضرورة إدراك رغبة الحياة تلك، فهو محل نقاش مختلف. لكن، وبعد إدراك تلك الرغبة، تُفهم أيضاً استحالة الوصول إلى معنى الحياة بالتناسل. فحياة إنسان ما مطابقة لحياة ملايين الناس. بالتالي، وكيفما

لا يقومُ التكاثرُ بإضفاءِ المعنى على الحياة،  
فربما يتسببُ أيضاً بتحريفٍ أو إضعافِ قوةِ  
الوعي البارزةِ إلى الوسط. أما إدراكُ  
الذات، فهو نشوءٌ رائعٌ في الكون دون ريب.  
ولم يُحطْ عبثاً بشرفِ الألوهية. هذا  
ويستحيلُ أن يَكُونَ التناسلُ مشكلةً أوليةً  
بالنسبةِ إلى الإنسان، بعدَ أن يبلغَ القدرةَ على  
إدراكِ نفسه. بمعنى آخر، فتناسلُ الإنسانِ  
المدرِكِ لنفسه لا ينحصرُ في الإخلالِ  
بالتوازنِ على حسابِ كافةِ الكائناتِ الأخرى  
فقط، بل ويحيطُ قوةَ وعيِ الإنسانِ أيضاً  
بالمخاطر. زبدةُ الكلامِ هو أنه لا يمكنُ  
للتناسلِ أن يُشكِّلَ قضيةً أساسيةً لدى الإنسانِ  
المدرِكِ لذاته. حيث بلغتِ الطبيعةُ مستوىً  
من الرقيِّ في الإنسان، بحيث أخرجتِ  
ديمومةَ نسلِهِ من كونها قضيةً إشكالية. قد

يُقالُ أنَّ غريزةَ التناسلِ باقيةٌ في الإنسانِ  
كأيِّ كائنٍ حيٍّ آخر، وأنها ستظلُّ مستمرةً  
لديه. هذا صحيح. ولكنها غريزةٌ متناقضةٌ  
مع قوةِ الوعي. وعليه، يغدو لا بد من إيلاءِ  
الأولويةِ للوعي. ولئن كان الكونُ قد بلغَ  
المقدرةَ على امتلاكِ الوعي بإدراكِ نفسه  
لأول مرةٍ وعلى أعلى المستوياتِ متمثلةً في  
الإنسانِ على حدِّ علمنا، فلربما كان المعنى  
الحقيقيُّ للحياةِ نفسها هو الشعورُ بالحماسِ  
الغفوانيِّ جراء ذلك، أي إدراكُ الكونِ.  
وهذا ما مفادهُ تجاوزُ دوامةِ الحياة-الموتِ.  
وما من غبطةٍ أو عيدٍ خاصٍّ بالإنسانِ أعظم  
من هذا. إنه بمثابة بلوغِ النيرفانا والفناء في  
الله والوعي المطلق. وفيما وراء ذلك، لا  
يبقى داعٍ لمعنى الحياة أو السعادة!

بالإمكان رصدُ نفاذِ الحياةِ ضمنِ المجتمعِ  
الكرديِّ متمحوراً حول ظاهرةِ المرأةِ  
بالأغلب. فاستهلاكُ الحياةِ في المرأةِ مؤشِّرُ  
رئيسيٌّ على الاستهلاكِ الاجتماعيِّ أيضاً  
ضمن ثقافةٍ مجتمعيةٍ ربطتْ بمنطلقٍ واقعيٍّ  
ومعقولٍ بين اسمي الحياةِ والمرأةِ (كلماتُ):  
المرأةِ Jin، الحياةِ jıyan، الروح can،  
السعادة şen، والدنيا cihan تتحدّرُ جميعُها  
من الأصلِ عينه. وجميعُها تُعبّرُ عن حقيقةٍ  
وواقعِ الحياةِ والمرأةِ). وما تَبَقِيَ من الثقافةِ،  
التي أرسَتْ دعائمَ المدنيةِ حول المرأةِ  
المؤديةِ إلى ثقافةِ الإلهةِ الأنثى، هو عماءُ  
فظيغٍ بشأنِ الحياةِ مع المرأةِ، واستسلامٍ  
منحطٍّ للغرائز. والحياةُ الاجتماعيةُ  
المحصورةُ بين فكيّ التقاليدِ والحدائِ  
الرأسماليةِ اللاهثةِ وراء الإنكارِ والإبادةِ،

هي حياةٌ محكومٌ عليها بئأسِ المرأةِ العقيمِ.  
أما مفهومُ "الشرفِ" المرتكزُ إلى المرأةِ،  
التي يتمُّ الدفاعُ عنها وكأنها آخرُ خندقٍ  
دفاعيٍّ في حوزةِ اليدِ، فيدلُّ في حقيقةِ الأمرِ  
على حالةٍ بعيدةٍ كلَّ البُعدِ عن معنى نوموس  
"الناموس" (نوموس = nomos = القاعدة أو  
القانون). بمعنى آخر، فإنَّ التعصبَ لشرفِ  
المرأةِ بجزمٍ مغالي فيه هو تعبيرٌ عن  
اللاشرفِ الاجتماعيِّ المغالي في قطعيته.  
إنها مفارقةٌ كبرى أنْ تتشبَّثَ بشرفِ المرأةِ  
بالقدرِ الذي تبتعدُ أو تُبتعدُ فيه عن شرفِ  
المجتمعِ، أي عن القيمِ الأوليةِ التي تجعله  
صامداً متراصاً.

إنَّ عجزَ الكردِ عن استيعابِ أنه في حالِ  
خسارتهم لشرفِ المجتمعِ فلن يتمكنوا من  
حمايةِ شرفِ المرأةِ أيضاً، ليس مجردَ جهلٍ

وحسب، بل إنه اللاأخلاقُ باسم الأخلاق. فمفهومُ الشرف، الذي يُرادُ إنعاشُه وإحياءُه تحت اسمِ شرفِ المرأة، يتأتى من وهنِ الرجلِ الكرديِّ المستهْلِكِ أخلاقياً وسياسياً، أو من محاولته في إثباتِ قوته بناءً على عبودية المرأة. فهو يرومُ إلى فرضِ سيادته على المرأة ليشفي غليله مما يحلُّ به على يدِ الحاكمية الغريبة عنه وعن مجتمعه، وبذلك يعالجُ نفسه. واضحٌ جلياً أنه، ورغم ثقلِ وطأة العبودية في كافة أصقاع العالم، ولكن، ربما لا مثيل للعبودية المتفاقمة المرصودة في وضع المرأة الكردية في أيِّ بقعةٍ أخرى من على وجه البسيطة. وظاهرةٌ كثرة إنجابِ الأطفالِ الرائجَةِ في المجتمع الكردي هي الوجهُ الآخرُ لهذه الحقيقة. حيث يسفرُ الجهلُ واللاحرية عن إنجابِ عددٍ جمٍّ من

الأطفال كحلٍ (أو لاحتلّ) وحيدٍ لتأمين  
سيرورة الوجود في المجتمعات الأخرى  
المشابهة. إنها ظاهرة يشهدها كلُّ مجتمعٍ  
يفتقر إلى تنامي الوعي الذاتي. وتكمن  
المفارقة في أنّ غياب المأمن والمأكل،  
اللذين لا غنى عنهما في الحياة، يؤوّل بكثرة  
الأطفال إلى إفراز قضايا مستشرية لا  
تُطاق. فالبطالة تتعاظم كالسيل الجارف.  
وبالأصل، إنّ التضخم السكانيّ هو الذي  
يغذي العبودية متدنية الأجر، التي تحقق  
مرام نظام الربح الرأسماليّ. وهكذا تتكاتف  
تقاليد المدنية والحادثة، لتنهال بكلّ ثقلها  
على رأس المرأة.

لطالما نقول أنّ الظروف التي تخرج فيها  
كلمتا Jin وjiyan من كونهما معنيتان  
بالمرأة والحياة هي مؤشرٌ على انهيار

المجتمع وتقوّضه. ويستحيل التفكير في أن تتمكن العناصر، التي بمقدورنا تسميتها بالثورة أو الحزب الثوري أو المناضل الريادي، من أن تلعب دورها؛ ما لم تحل هذه الحقيقة وتوظفها في سبيل الحرية. حيث لا يمكن لمن أصبح بذات نفسه عقدة كآداء أن يفاك عقدة الآخرين أو يحررهم. وأهم نتيجة أفزها PKK والحرب الشعبية الثورية في هذا الصدد، هي تلك القائلة بأن تحرر المجتمع وحرية يمران من تحليل ظاهرة المرأة، ومن تحررها وحريتها. لكن، ومثلما نوّهنا سابقاً، فإن الرجل الكردي أيضاً يرى شرفه المشوّ (أو لاشرفه على حدّ التعبير الأصحّ علمياً) في بسطِ الحاكمية المطلقة على المرأة. هذا هو

بالتحديد التناقضُ الفطيعُ الذي يتعينُ تحليله  
بالأصل.

لن ندخلَ في التكرار، نظراً لتطرقنا إلى مثلِ  
هذه الأمور في الفصولِ السابقة. ما يتوجبُ  
القيامُ به على ضوءِ هذه التجربة أثناء  
التوجهِ صوبِ إنشاءِ الأمةِ الديمقراطية، هو  
القيامُ بنقيضِ ما عُمِلَ به حتى الآن تحت اسمِ  
الشرف. إنني أتحدثُ عن الذكورةِ الكرديةِ  
المقلوبةِ رأساً على عقب، وعن نفسي نوعاً  
ما. وهذا ما يجبُ صياغتهُ كالتالي: علينا  
التخلي كلياً عن مفهومنا التملُّكيِّ بشأنِ  
المرأة. وعلى المرأةِ أن تكونَ قائمةً بذاتها  
ولذاتها فقط (مستقلة بذاتها: خويبون  
Xwebûn). بل وعليها الإدراكُ يقيناً أنها  
بلا صاحب، وأنها بالذاتِ صاحبةُ ذاتها.  
وعليها ألا ترتبطَ بالمرأةِ بأيةِ رابطةٍ

عاطفية، بما فيها الحبُّ الأعمى والعشق.  
وبنفس المنوال، على المرأة أن تُخرجَ نفسها  
من كونها تابعةً ومملوكة. هكذا ينبغي أن  
يُصاغَ الشرطُ الأولُ للثورية والمناضلية.  
ومن يمرُّ من هذه التجربة بنجاح، أي من  
يُحقِّقُ الحريةَ في شخصيته بأحدِ المعاني،  
فسيكُونُ بمقدوره إنشاءُ المجتمعِ الجديدِ  
والأمةِ الديمقراطيةِ انطلاقاً من شخصيته  
المتحررة.

في هذه النقطةِ بالتحديد نصلُ إلى التعريفِ  
الحقيقيِّ للعشق. إذ لا يُمكنُ بلوغُ المعنى  
المجتمعيِّ للعشق، إلا في حالِ قيامِ كلِّ من  
يعجزُ عن وقفِ انهيارِ وتفكُّكِ مجتمعِهِ  
بالتخلي عن مفهومِ الشرفِ (أو بتعبيرٍ علميٍّ  
أصحَّ: عن اللاشرف)، الذي نُسِجَتِ خيوطُهُ  
حولِ المرأةِ بنحوٍ متبادل؛ ومن ثم بالشروعِ

بروح نضالية في إنشاء الأمة الديمقراطية،  
والاتسام بالتالي بأفاق تحقيقه، ولو بصعوبة  
بالغة.

يتميز تحرر المرأة بعظيم الأهمية خلال  
التحول إلى أمة ديمقراطية. فالمرأة  
المتحررة تعني مجتمعاً متحرراً. والمجتمع  
المتحرر هو أمة ديمقراطية. كنا قد تحدثنا  
عن الأهمية الثورية لقلب دور الرجل إلى  
نقيضه. وهذا ما مفاده: تأمين ديمومة  
التحول الوطني الديمقراطي بقوته الذاتية،  
تكوين القوة الأيديولوجية والتنظيمية  
اللازمة لذلك، وبسط اقتداره السياسي  
عوضاً عن الاستمرار بالنسل اعتماداً على  
المرأة أو التحكم بها. بمعنى آخر، فإن هذا  
يعني خلق الذات أيديولوجياً وسياسياً،  
وتأمين المتانة الذهنية والروحية بدلاً من

التكاثر الفيزيائي. هذه الحقائق هي التي تُمكن طبيعةَ العشق المجتمعي. أي، ينبغي —وبكل تأكيد— عدم اختزال العشق إلى تبادل المشاعر والانجذاب الجنسي بين شخصين. بل ويتعين عدم الاندفاع وراء الجماليات الشكلية الخالية من المعاني الثقافية. إنَّ الحداثة الرأسمالية نظامٌ مبنيٌّ على إنكار العشق. وما إنكار المجتمع، استعار الفردية، إحاطةُ الجنسية بكافة الميادين وتفتيشها فيها، تأليهُ المال، إحلالُ الدولة القومية محلَّ الرب، وتحويلُ المرأةِ إلى هويةٍ مجانيةٍ أو زهيدةٍ الأجر؛ كلُّ ذلك ليس سوى دليلٌ على إنكار الأرضية المادية للعشق.

يجبُ تعريفُ طبيعةِ المرأةِ جيداً. فاعتبارُ الغريزة الجنسية لدى المرأةِ جذابةً بيولوجياً، والاقترابُ منها وعقدُ العلاقةِ

معها بناءً على ذلك؛ يعني خُسرانَ العشق من البداية. فكيفما يستحيلُ علينا تسمية عملياتِ الاتحادِ البيولوجيِّ لدى الكائناتِ الحيةِ الأخرى بالعشق، فمحالٌ أيضاً إطلاقُ تسميةِ العشق على الاتحادِ الجنسيِّ القائم على خلفيةٍ بيولوجيةٍ لدى الإنسان. بل بمقدورنا تسميتهُ بنشاطِ التناسلِ الطبيعيِّ لدى الكائناتِ الحية. ولا داعي حتى لأنْ تَكُونْ إنساناً حتى تَقُومَ بهذا النشاط. وبالأصل، فالإنسانُ الحيوانيُّ الشهوةِ يقومُ بهذا النشاطِ بأسهلِ الأشكال. وعليه، فَمَنْ يطمحُ إلى العشقِ الحقيقيِّ، يتعينُ عليه التخلي عن نمطِ التناسلِ الإنسانيِّ الحيوانيِّ ذاك. ولن نستطيعَ تصيير المرأةِ صديقةً عزيزةً ورفيقةَ دربٍ كريمة، إلا بمقدارِ تجاوزنا لمقاربتنا منها كموضوعٍ جذبِ

جنسيّ. وأشدُّ العلاقاتِ مشقّةً هي الصداقةُ والرفاقيةُ التي تتخطى الجنسويةَ مع المرأة.

هذا ويلزُم بناءُ العلاقاتِ على خلفيةِ بناءِ المجتمعِ والأمةِ الديمقراطيةِ، حتى لدى العيشِ مع المرأةِ في ظلِّ حياةِ الشراكةِ الندية. أي، علينا تجاوزُ النظرةِ التي تنبِطُ المرأةَ بأدوارٍ من قبيلِ الزوجةِ أو الأمِّ أو الأختِ أو الحبيبةِ، مثلما الحالُ دوماً في الحداثةِ وفي الحدودِ التقليديةِ المرسومة. وعلينا أولاً توطيدُ العلاقاتِ الإنسانيةِ المنيعَةِ المستندَةِ إلى وحدةِ المعنى وإنشاءِ المجتمعِ. بمعنى آخر، على أيِّ رجلٍ أو امرأةٍ التخلي عن الزوجِ والولدِ والأمِّ والأبِ والحبيبِ إن دعتِ الحاجة، دون أن يتخلى بتاتاً عن دوره في المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ. إنَّ الرجلَ القويَّ لا يتوسلُ قطعياً

إلى المرأة، ولا ينساق وراءها، ولا يضربها  
أو يشتتمها، ولا يحسدّها. وحتى لو كانت  
حبيبته أو زوجته، فعندما تطلبُ منه الفراقَ  
أو الطلاق، فلا يؤتّبها حتى ولو برفع  
الإصبع. بل يساعدها على العيش كما تشاء،  
بعدَ توجيه انتقاداته لها إن وُجدت. ولئن كان  
يتطلّع إلى العيش مع المرأة بعلاقة ذاتِ  
دعائم أيديولوجية واجتماعية وطيدة، فعليه  
ترك موضوع الاختيار والبحث للمرأة.  
فبقدر ما ترتقي المرأة بمستوى حريتها  
واختيارها الحرّ وبقابلية الحراك اعتماداً  
على قوتها الذاتية، فسيكونُ العيشُ معها  
أجمل وأثمن بالمثل.

لا يُمكنُ عيشُ الحياة الندية الحرة المثلى بين  
المرأة والرجل ضمن ظروفنا الراهنة وفي  
واقعنا الاجتماعي، إلا بعدَ إنجاز النجاحاتِ

العظمى في أنشطة بناء الأمة الديمقراطية  
الشاقة. ولا مفرّ من أن يُعاشَ أو يَكُون  
ديالكتيكُ العشقِ القَيِّمِ أفلاطونياً بنسبةِ عليا،  
في واقعِ المجتمعِ الكرديِّ السائدِ ضمن  
شروطِ كردستانِ الحالية. وعشقُ كهذا هو  
عشقُ ثمين. ذلك أن العشقَ الأفلاطونيَّ هو  
عشقُ الفكرِ والعملِ. ومن هنا تأتي قيمتهُ.  
في حين إنّ العيشَ كلّ لحظةٍ مع أجملِ نساءِ  
العالمِ ليس عشقاً. ولأنه ليس بعشقٍ أساساً،  
فسوف تُستعرَضُ شتى أشكالِ الازدواجيةِ  
بعد فترةٍ وجيزةٍ من الاتحاد، نظراً لانطلاقه  
من الحاجةِ إلى علاقةٍ لا معنى لها أو مبنيةٍ  
على أَرْضِيَةِ بيولوجيةٍ. مقابل ذلك، فإنّ  
الكثيرَ من النساءِ والرجالِ اليافعينِ ممّن  
كانوا عبيدَ الأُمسِ ولم يتواجدوا معاً أبداً، قد  
أثبَتوا مدى كونهم شخصياتٍ مهيبةٍ ورصينةٍ

ضمن الممارسة العملية لكلٍ من PKK وKCK؛ وذلك من خلال إنجازهم أعمالاً عظيمةً جنباً إلى جنبٍ وبعشقٍ أفلاطونيٍّ خلال بناءِ الأمةِ الديمقراطيةِ لشعبهم. ولدينا المئاتُ من خيرةِ شهدائنا الشجعان في هذا المضمار. إنهم أبطالٌ بوسائل نجحوا في التحولِ إلى أمثالٍ مم وزين.

وبهذه المناسبة، فإني أَعْتَبِرُ التطرُقَ إلى تجاربي الشخصية في هذا الصددِ دِيناً عليّ الإيفاء به. وحسبما يخطرُ ببالي، فقد اعتَبَرْتُ مصادقةَ الفتياتِ في أولى الأعيابِ الطفولةِ ضرورةً من ضروراتِ الحرية. كنتُ شعرتُ وكأنني أخسرهنَّ كلَّهنَّ بعد زواجهنَّ، بما في ذلك أخواتي الكبريات. وبعدما كبرتُ قليلاً وواجهتُ أخلاقَ الشرفِ الصارمةَ في المجتمع، انزويثُ على نفسي

كلياً. لكنّ هذا الانزواء كان مشحوناً  
بالاغتياظ والاستياء. إذ كنتُ أعي لتوّي أننا  
خسرنا النساء منذ أمدٍ سحيق. لم أرضَ  
قطعيّاً بالوضع القائم بين الجنسين. ولطالما  
كنتُ أعتقدُ أنّ هذا الوضع مبنّي على  
الأخطاء. ولذلك لم أقبلُ به أبداً. ولم أشعرُ  
بالرغبة في العيش مع المرأة اعتماداً على  
هذا الوضع. وعلى ما أعتقد، فقد انتبهتُ أُمّي  
لحالتي هذه باكراً عندما قالت لي: "لن تكونَ  
مع المرأة بحالكِ هذه". وبالفعل، أنا أيضاً لم  
أرغب بتاتاً بأن تكونَ لي امرأة. وحتى لو  
شئتُ فقد كنتُ لا أعرفُ كيف سأعيشُ معها.  
هكذا، فكلما كبرتُ كنتُ أتحوّلُ إلى طفلٍ  
ضخم. كان الرجالُ حولي قد أصبحوا ذئاب  
النساء. أما أنا، فبقيتُ مسكينةً بانساً. وبالكادِ  
أتذكرُ اهتمامَ النساء بي. فعلى أغلبِ الظنِّ

أنهنَّ كُنَّ يَنْظُرْنَ لي وكأنني "حدثُ ميؤوسٍ منه". أو بالأصح، كُنَّ يُشْعِرْنِي بأنني مخلوقٌ محبوبٌ ولكني لا أُوَكِّبُ عصري. فبينما كان الجميعُ يَجِدُ لنفسِه قريناً وحبیباً، كنتُ عاجزاً حتى عن التقاطِ أنفاسي في هذا الشأن. كما لم يَكْ لي عشقٌ أو هيامٌ بأمرٍ أخرى كعشقِ الربِّ أو ما شابه. الأمرُ الوحيدُ الذي كنتُ مهتماً به هو الحظي بصداقاتٍ حسنةٍ وفاضلة.

كانت لديّ ميولٌ يمكن تسميتها بالعشق الأفلاطونيّ، قبل البدء بحادثة الزواج الذي عشته على حين غرّة. فكلما اكتشفتُ الجمالَ الإلهيَّ الذي تُخفيه المرأة، كنتُ أدخلُ تحت تأثيرها. ولكني لم أَكُنْ قادراً على الإفصاح عن ذلك للطرفِ الآخر، ولم أرغب ذلك. فطالما كنتُ أرى الوطنَ التائه "كرديستان"

والهوية الكردية المفقودة مستورين خلف  
هذا العشق الأفلاطوني. وحسب رأيي، كان  
محالاً تحقّق العشق الوطيد والجامح  
والإراديّ والمعقول، لدى مَنْ فَقَدَ وطنه  
وهويّته. وكم هو مؤلم ومؤسف أنّ  
تشخيصي هذا كان صحيحاً. سأكون مُراوِغاً  
لو زعمت أنّ زواجي الأجوف والخطير  
كان يفتقر إلى العواطف. وسأكون ازدواجياً  
لو قلتُ أنه كان لأهدافٍ سياسيةٍ بحته. حيث  
كانت هنالك العاطفة والأهداف السياسية في  
آن. لا أدري إن كانت هي مَنْ طرق الباب  
بدايةً أم أنا. ولو قلتُ أنّ الأمر كان بمحض  
الصدفة، فلن أكون واقعياً كثيراً. وبرأيي،  
فإنّ الإيضاح الوحيد لهذه العلاقة هو  
استحالة تحقّق عشق الوطن التائه والهوية  
المجتمعية المفقودة. وقد أيّدت المجرىات

هذه الحقيقة. فقد كانت تلك السنوات مرحلةً  
لن يتحقّق العشق فيها أبداً.

وبالأصل، كانت أغنيةً آرام، التي استمعتُ  
إليها آنذاك، تسردُ هذا المستحيل. وعليه،  
يمكنني التّبيانُ أنّي انعكفتُ على بناءِ PKK  
وتكريسِ الحربِ الشعبيّةِ الثّوريّةِ بتلك  
النّفمةِ الجامحةِ التي ساورتني جرّاء استحالةِ  
تحقّقِ العشقِ في تلك الظروف. وعندما  
انخرطَ عددٌ جَمٌّ من الفتياتِ في أنشطتي،  
بات ما عشّتهُ معهنّ عشقاً جماعياً. إذ كانت  
ظروفُ العشقِ الشخصيِّ معدومة. ولم  
أتجرأ قطعياً على الشروعِ في تجربةِ العشقِ  
الشخصيِّ، الذي جرّبه الكثيرون فيما  
عداي، سواء داخل PKK أم خارجه. لقد  
كان الخوفُ يلحفني مرّةً أخرى. أو  
بالأصحّ، كنتُ أفكرُ دوماً في استحالةِ تحقّقِ

هكذا عشق. وقد كانت فكرتي هذه صائبة.  
إذ كانت فكرة "عروس الأرض" تُراودني  
دائماً في تلك الأيام. بينما لم يكن لديّ محلّ  
قطعيّاً لفكرة "عروسي أنا". كانت هناك  
المئات من الفتيات اللواتي كنّ أكثر جرأة  
وذكاءً مني. وقد استشهدت غالبيةنّ.  
ولطالما سعيّت إلى إشعارهنّ بأنني مُلكهنّ،  
ولكن بلا جدوى.

وفي مثل هذه الحالات، يتعيّن تجسيدُ تحررِ  
الوطن والمجتمع والأمة في الفرد وفي  
عناصرِ العشق. وهذا ما يقتضي بدوره  
خوضَ حروبٍ عسكريةٍ ضاريةٍ  
وصراعاتٍ سياسيةٍ شديدة، ويتطلبُ قوةً  
أخلاقيةً وأيديولوجيةً خارقة. علاوةً على أنه  
لا يحتملُ غيابَ الجمالياتِ أو الافتقارَ إليها.  
ومن يزعمُ أنه صاحبُ عشقٍ أفلاطونيّ،

فعلية تلبيةً متطلباتِ هذه الشروطِ كافة، في حالِ إضفائه الطابعَ الشخصيَّ الخاصَّ على عشقه. وإذا لم تكفه قوّته لذلك، فعليه الاستمرارُ في العشق الأفلاطوني. وفي حالِ خذلّته قوّته حتى لأجلِ ذلك أو في إضفاءِ المعنى عليه، فما سيسري حينها هو عيشه حالةَ الزواجِ التقليديِّ السائدة في الحداثة والمدنية، والتي تسودها القواعدُ البيولوجية، ويطغى عليها الجِماغُ الجنسيُّ العبوديِّ. هذا ويستحيلُ أن يجتمعَ العشقُ الحرُّ مع علاقاتِ الزواجِ البيولوجيِّ-العبوديِّ، أو مع العلاقاتِ الخارجةِ عن إطارِ الزواجِ. ذلك أنَّ قانونَ العشق لا يحتملُ هكذا علاقات.

لقد تعلمتُ تماماً من شهيدائنا العظيماتِ ومن قِميننا النبيلةِ تلكَ أنَّ المرأةَ كيانٌ عزيز.

ولربما ما جرى عيشه معهنّ كان عشقَ  
الحظي ثانيةً بالوطنِ التائهِ وعشقَ اكتسابِ  
الهويةِ المجتمعيةِ المفقودةِ ثانيةً وبحريةِ.  
علماً أنّ هذا بذاته كان عشقاً نفيساً وحقيقياً  
للغاية. كما كان عشقاً يَصُولُ فيه وَيَجُولُ  
الخونةُ والازدواجيون أيضاً. وهكذا، كنتُ  
بذلك أُعيدُ إحياءَ ذكرى ممّ وزين، وأُحقّقُها  
ثانيةً في آنٍ معاً.

## أهمية دور المرأة في الشرق الأوسط:

للمرأة دور خاص في النهضة الديمقراطية للشرق الأوسط، فهي لا تليق بنفسها وبأي شكل كان الانتقاص من شأنها من قبل المجتمع الطبقي باعتبارها القوة الخالقة للعصر النيوليثي، ونظرت بشك دائم لسيادة الرجل. وأدركت تماماً بأنها مسلوقة الحقوق وعجزها يسبب لها آلاماً عميقة، وبأن الوضع الذي آلت إليه لا يليق بها، وفي الواقع انها تؤيد ثقافة الربات في الخفاء، ولم تؤمن بالآلهة الذكور بشكل جاد، وهي تعي أيضاً بأنها موجودة في فراغ دائم، وتشعر بالآلم والغضب لأنها لم تتلق الحب والاحترام الذي تستحقه، ولم تعف مطلقاً عن إيقاعها في وضع تحتاج فيه للرجل إلى

هذه الدرجة، بل والأكثر من ذلك هي إنها لم تعف عن نفسها، وتعي بأن الرجل بعيد عن المحبة وتدرّك بأنه خشن ولا أخلاقي و يفتقر لقوة العشق. إن وقوع المرأة كضحية للتناقضات إلى هذه الدرجة لم يتركها جاهلة كما يعتقد، بل قربها إلى أن تكون علامة، وعندما تؤمن بشيء فلا توجد قوة أخرى تعلو على قوة التزامها، وتعتبر جميع النساء بشكل عام ونساء الشرق الأوسط بشكل خاص، القوة العملية والحية للمجتمع الديمقراطي بسبب خصائصهن المذكورة.

يمكن أن يتحقق النصر النهائي للمجتمع الديمقراطي بالمرأة، وإن الشعوب والنساء التي تم إذلالها أمام المجتمع الطبقي منذ العصر النيوليثي تنتقم من التاريخ كأصحاب حق حقيقيين في الحملة الديمقراطية، وكذلك

تشكل الأطروحة المضادة اللازمة من خلال وقوفها في يسار الحضارة الديمقراطية المتصاعدة، وتشكل السند الاجتماعي المتين في طريق الوصول إلى مجتمع المساواة والحرية، إن تحول ديمقراطية المجتمع إلى أطروحة مضادة في الشرق الأوسط سيتحقق بفضل المرأة والشبيبة على الأغلب، حيث تعتبر نقطة المرأة واتخاذها مكانة في الساحة التاريخية كقوة طليعية للمجتمع، بمثابة الأطروحة المضادة، فعالم المرأة ووعيها ووجدانها وحبها وحمائيتها لكل ذلك مرشح لخلق قيم حضارية مميزة، كما ان تطور الحضارة تحت سيادة الرجل كمطلب لطابعه الطبقي جعلها بموقع الأطروحة المضادة القوية بهذا الاتجاه، إن تجاوز التمايزات الطبقية

للمجتمع والقضاء على فوقية الرجل هي بمثابة تركيبة أكثر من كونها أطروحة مضادة، لذلك يحمل الموقع الطليعي للمرأة في تحول مجتمع الشرق الأوسط إلى مجتمع ديمقراطي، خصائص تاريخية لموقع الأطروحة المضادة (وهي ناتجة من شرق اوسطيتها) في العالم والتركيبية أيضاً.

## علاقة الأنظمة التحكيمية مع الحرية:

تتمثل علاقة الأنظمة التحكيمية المتسلطة مع الحرية في تحديد الأساليب الأدق أو الأغلظ، الواجب اتباعها لتأمين سيرورتها هي. فالمرأة التي تُنظَّم باسمها ملاحمُ العشق بكثرة، تماثل في حالتها المرأة المتعرضة لأشد أنواع العبودية فظاظة وقبحاً. فالمرأة كطائر الكناري الموضوع في القفص (البيت الذي يهيمن عليه الرجل). قد تكون محبوبة، ولكنها أسيرة. وكيفما إذا أطلقنا سراح العصفور من القفص، فسيخرج منه محلّقاً دون أن يلتفت وراءه، فإذا ما وعت المرأة – ولو قليلاً – وأدركت أن هناك مكان حر يمكنها الذهاب إليه، لن يبقى حينها بيت أو قصر أو غنى أو قوة أو إنسان ولن تهرب

منه. ثمة طاقة كامنة لديها تخولها للفرار من كل ذلك. حيث ما من موجود أو كائن تعرّض للأسر كالمرأة، وذلك بقمع أو إزالة الشروط الموضوعية والذاتية لتطورها الحر. ثمة علاقة بين مستوى عبودية المرأة وعدم ثبات صحة التحليلات الاجتماعية كلها وعدم توطدها، وعدم إدراج المخططات والبرامج المعدّة حيز التنفيذ، وظهور التطورات الخارجة عن نطاق الإنسانية. من هنا، وبدون تأمين الحلول المرجوة للمرأة وتحقيق حريتها ومساواتها، لا يمكن تحقيق الحلول القديرة لأي ظاهرة اجتماعية أخرى، أو تأمين حريتها أو مساواتها.

وبإضافة الرأس مالية إلى حلقة النظام السائد، فإن النظر إلى مظهر المرأة بمستوى

التبضع والسلعية، سيُذَنِّبنا من الحقيقة أكثر. كلنا على علم تام ببيع المرأة وشرائها أكثر من غيرها في أسواق النخاسة في عهد العبودية الكلاسيكية. استمرت هذه الحال واتسع نطاقها في العبودية الإقطاعية على شكل جاريات. ما يتم بيعه هنا هو المرأة بكاملها. وما المهر والسُمسرة السياسية عليها، سوى أشكال لانعكاس هذا النظام حتى داخل العائلة. أما في الرأسمالية، فأُضيفَ إلى ذلك عناصر جديدة، بحيث يُحدَّد سعر كل طرف فيها، تماماً كما يمزق القَصَّاب اللحم إلى أجزاء ليحدد أسعارها. بدءاً من شعرها وحتى عُقب قَدَمها، من ثدييها إلى وُركها، من بطنها حتى عضوها الجنسي، من كتفيها إلى ركبتيها، من ظهرها وحتى ساقها، من عينيها إلى شفتيها، من

خديها إلى طولها. باختصار، يكاد لا يتبقى فيها أي مكان إلا ويُجزأ وتُحدّد قيمته. لكن، ومع الأسف، لا يخطر على البال السؤال: هل لها روح أم لا؟ وإن وُجدت، فكم تساوي روحها؟ أما من ناحية العقل، فهي "ناقصة العقل" منذ الأزل. إنها السلعة المانحة للذة في دُور الدعارة وفي المنازل الخاصة. وهي آلة لإنجاب الأطفال. لكن لا تُعد عملية الإنجاب هذه من أنواع الكدح، رغم أنها أصعب عمل. علاوة على أن تنشئة الطفل، التي تُعتبر عملاً شاقاً للغاية، لا أجر لها أبداً. أما مكانة المرأة في كافة المؤسسات الهامة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والعسكرية؛ فهي رمزية لا غير. في حين أنها الأداة التي لا غنى عنها في الدعايات. بالإضافة إلى أنها الموجود الفريد من نوعه،

المعروض للسوق بعد تحويل جنسيتها إلى  
سلعة باهظة الثمن. كما أنها موضوع الشتم  
والسب والضرب بالأغلب. وأكثر من يكون  
أداة ووسيلة لخداع العشق وريائه. ويتم  
التدخل في كل شيء فيها. إنها الهوية التي  
يتم تشكيلها بعناية ودقة، لتتكلم بطريقة  
أنثوية، ويُضبط صوتها ولغتها ولسانها  
وكلامها بموجب ذلك. هي الإنسان الذي  
يستحيل مصادقته كإنسان. هي الإنسان الذي  
لا يتخلى أكثر الرجال اعتداداً بنفسه عن  
عاطفة الهجوم والتهكم عليها. لقد غدت  
المرأة المادة الشيء الذي اعتقد كل رجل  
نفسه إمبراطوراً عليها.

يمكننا إغناء التعريف أكثر. لكن الغريب في  
الأمر هو اعتقاد المجتمع الذكوري المهيمن  
بإمكانية عيشه براحة وطمأنينة تجاه هذه

الهوية المُحمَّلة بهذا الكم من الخواص السلبية. إذن، هذا ما يفضي إلى الاعتقاد بأنها عبد هادئ ومطيع للغاية. في الحقيقة، إن الحياة المشتركة مع ظاهرة منظمة بهذا القدر صوب السلبيات، تُعتبر بالنسبة للرجل الإنسان صاحب الكرامة، شاقة جداً ومخادعة. رغم النقد الموجَّه إلى أفلاطون لتهميشه المرأة كلياً وإبعاده إياها خارج دائرة الدولة والمجتمع، إلا إن هذه الخاصيات المُحِطَّة من القدر بارزة ومؤثرة في سلوكه. يجب قراءة هذه النقطة الموجودة في شخص فيلسوف بعين سليمة وصائبة. فعلى سبيل المثال: تُعد الحياة المشتركة مع هذه الخصائص لدى "نيتشه" مخزبة للشخص ومُفسدة إياه. إذن، والحال هذه، لماذا يتميز عجز المرأة واعتلالها بقوته في

المجتمعات؟ لأن هذه المجتمعات ذاتها أصبحت عاجزة ومعتلة. لأن الرجل نفسه غدا عاجزاً ومعتلاً. وهذا بدوره يأتي من الخاصية الانتقالية للعبودية. فالعبد المفيد بهذا القدر، سيكون الشريك المرغوب بالأكثر - بالطبع - بالنسبة للأناس المعتادين على العبودية. بالتالي، فالمرأة الغاصّة والغارقة تعني مجتمعاً غاصّاً، ورجلاً عاجزاً معتلاً. "هذا المشط لذاك الرأس". باقتضاب، من دون تسليط الضوء بكفاءة ومهارة على ظاهرة الأنوثة، وبدون توحيد أنوثة المرأة الأم الحرة للمجتمع الطبيعي مع أنوثة المرأة الواعية الحرة للحضارة الطبقية؛ يستحيل خلق شريك الحياة بشكل متوازن. وبدون تكوين الذكورة

على نحو مماثل مجدداً، لا يمكن تحقيق الوحدة بين الجنسين.

بمقدورنا ملاحظة طراز تكوّن الرأسمالية وإدارتها للشؤون في الساحة الاجتماعية من خلال العديد من الظواهر، وخاصة في الرجل، الأسرة، العمل والموظفية، والعديد من الميادين الأخرى كالميدان التعليمي، الصحي، والقانوني وغيره. وإذا ما قمنا بصياغة تعريف موجز للأسرة، فإنها الحُجْرة (الخلية) وأصغر جزيء في هذا النظام البؤرة الذي يعد المؤسسة الأولية للمجتمع الهرمي والدولتي. فالإمبراطور المترعب في القمة، ينعكس على الأسرة على شكل "إمبراطور صغير". إنها - الأسرة - النظام الذي تنعكس عليه العبودية المتفشية في المجتمع. ذلك أن العبودية التي في

الأسرة، هي صمّام الأمان، والضمان الأس للعبودية المجتمعية. وكأن النظام يتم خلقه في العائلة، في كل يوم، بل وكل ساعة. والعائلة تنوء تحت عبئه الثقيل الوطأة. فالعائلة هي الحمار الهادئ المطيع للمجتمع الهرمي والدولتي، بحيث يمكن امتطاؤه على الدوام، بل وتحميله العبء أيضاً. بشكل عام، فانعكاس إسقاط النظام الرأسمالي المتبعثر والمتفسخ على العائلة بشكل ضارب للعين، ينبع من هذه الأواصر الكثيفة فيما بينهما.

